

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee

التقرير السنوي ٢٠٠٩

اللجنـــة الدائمـــة للســـكان

التقـــرير الســـنوي ٢٠٠٩

محرم ١٤٣١ - ينـاير ٢٠١٠

304.6536 اللجنة الدائمة للسكان
التقرير السنوي 2009 / إعداد اللجنة الدائمة للسكان
الدوحة : مجلس التخطيط، 2010
67 ، 66 ص ؛ 24 سم
السكان - إحصائيات
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية 32 / 2010
الترقيم الدولي : 7-59-62-99921

المحتـــــــويـات	الصفحة
تقديم	٥
أولاً:	
منجزات اللجنة خلال عام ٢٠٠٩	٧
ثانيـــاً:	
السياسة السكانية	١١
ثالثـــاً:	
إعداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات السكانية	٢٧
رابعـــاً:	
تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية	٤٣
خامساً:	
التعاون الإقليمي والعربي والدولي	٥٧
سادساً:	
التوعية والإعلام	٦٣

تقـــــــديم

يطيب لي أن أقدم للجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالقضايا السكانية، وللباحثين والمتخصصين، ولكل من يهمه الاطلاع على نشاطات اللجنة الدائمة للسكان، هذا الكتيب الذي يصدر سنوياً عن اللجنة، والذي يتضمن لهذا العام:

- تحليلاً مختصراً لمنجزات اللجنة خلال عام ٢٠٠٩.
- عرضاً مختصراً لغايات السياسة السكانية وأهدافها، بعد أن أقرها مجلس الوزراء الموقر في شهر ابريل ٢٠٠٩، وأشهرت رسمياً في شهر أكتوبر من العام نفسه.
- ملخصاً للدراسات التي أعدها المكتب الفني للجنة خلال عام ٢٠٠٩ ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، ولأهم التقارير التي قدمتها اللجنة للمؤتمرات العربية والإقليمية والدولية، ولدورها في مجال إنشاء قاعدة البيانات السكانية.
- عرضاً لأهداف وتوصيات المؤتمرات والندوات التي نظمتها اللجنة هذا العام، والتي كان أهمها: "المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والآفاق"، و "مؤتمر السياسة السكانية في دولة قطر: نحو آليات فعالة للتطبيق".
- أهم نشاطات اللجنة في مجالات التعاون الإقليمي والعربي والدولي، ولاسيما مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والاتفاقيات وخطط العمل التي عقدتها اللجنة مع تلك المنظمات.
- ما تقوم به اللجنة في مجال الإعلام والتوعية بالقضايا السكانية، والتعريف بأعمالها، ودورها في دراسة تلك القضايا، واقتراح الحلول والمعالجات للمشكلات

التي يطرحها الواقع السكاني في الدولة. ومن بين تلك النشاطات الإعلامية تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية والنشرات والمطويات التي تصدرها اللجنة بشكل دوري وغيرها.

وإنه ليسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم ويسهم في تحقيق هذه النجاحات المميزة للجنة الدائمة للسكان، وأخص بالذكر منهم الخبراء والباحثين في المكتب الفني للجنة، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية الذين يشكلون صلة الوصل بين اللجنة وجهاتهم المعنية بالمسائل السكانية، وممثلي الوزارات والهيئات الوطنية المشاركة في عضوية اللجنة وفي نشاطاتها المختلفة، راجياً للجميع مزيداً من النجاح في العمل من أجل تقدم مجتمعنا القطري ورفعته.

والله ولي التوفيق

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني

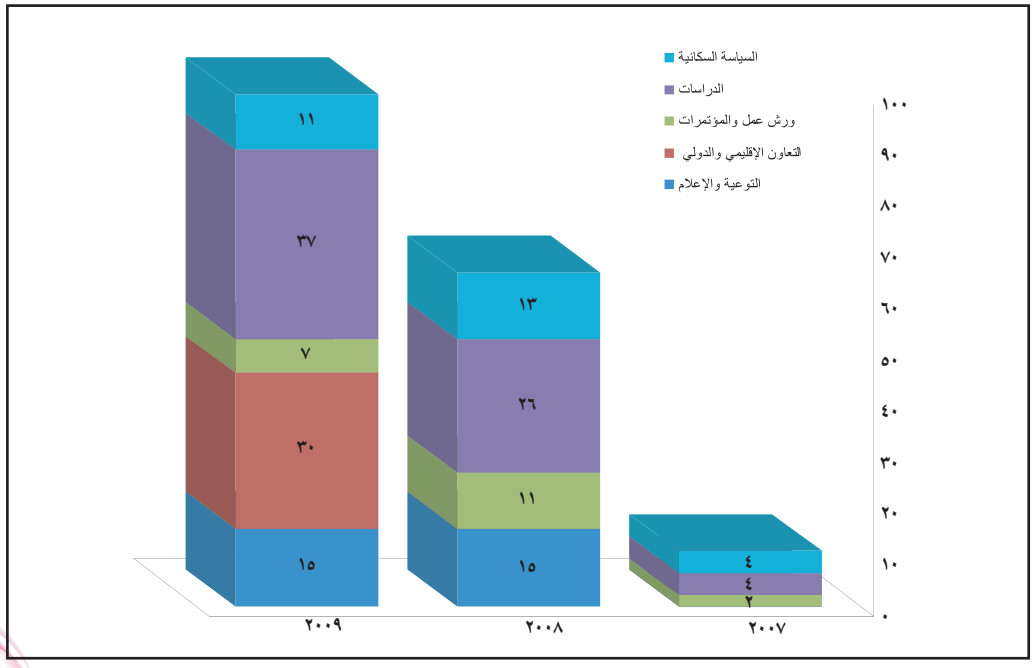
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً:

منجزات اللجنة خلال عام ٢٠٠٩

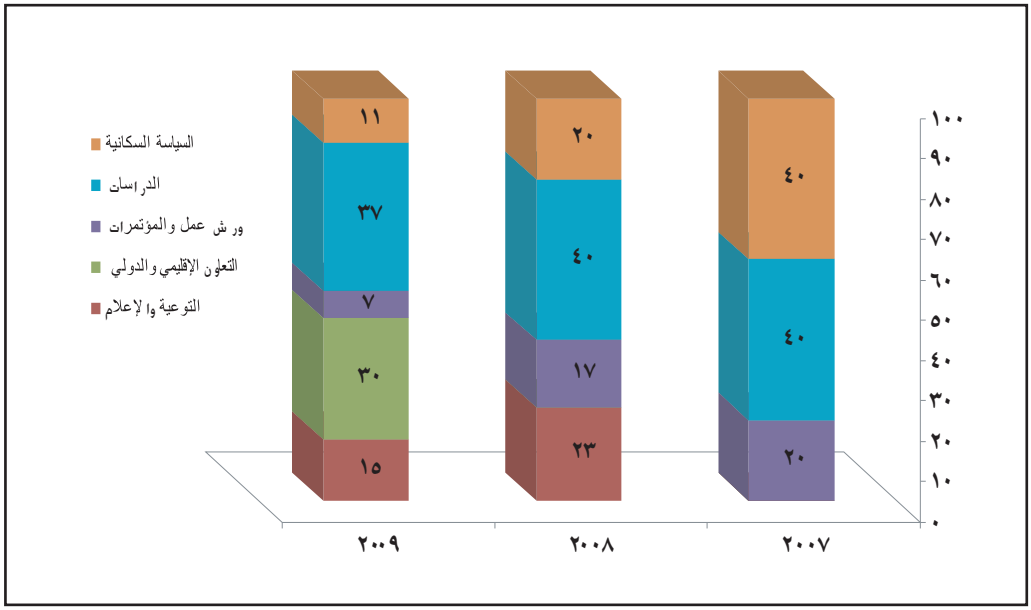
لقد حققت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠٠٩ العديد من الإنجـازات ويبين الشكل التالي تطور مشاريع ونشاطات اللجنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، حيث يلاحظ أن نشاطات المكتب خلال عام ٢٠٠٧ لم تتجاوز ١٠٪ من نشاطاته عام ٢٠٠٩ وكانت مقتصرة على البدء بإعداد السياسة السكانية وإعداد بعض الدراسات وعقد عدد من ورش العمل والمؤتمرات. أما في عام ٢٠٠٨، فقد ارتفعت نسبة نشاطات المكتب إلى نحو ثلثي نشاطاته عام ٢٠٠٩، حيث أضيف نشاط التوعية والإعلام، وصدر عدد أكبر من الدراسات، وأنجزت الوثائق الثلاث للسياسة السكانية، وتواصل عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل. وأما في عام ٢٠٠٩، فقد أضيف نشاط التعاون الإقليمي والدولي الذي أخذ حيزاً مهماً من عمل المكتب، وارتفع عدد الدراسات وتطورت نوعيتها لتصبح أكثر التصاقاً بمعالجة القضايا التي تطرحها السياسة السكانية، والتي أقرت صيغتها النهائية وبرنامج عملها وتم إشهارها في هذا العام، كما تواصل عقد المؤتمرات والندوات والأشكال المختلفة للتوعية والإعلام.

تطور مشاريع ونشاطات اللجنة خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)



أما الشكل التالي، فيبين نسبة ما شغله كل من النشاطات المذكورة من عمل اللجنة الدائمة للسكان في كل من الأعوام الثلاثة. فبينما شغل كل من الإعداد للسياسة السكانية وإعداد الدراسات نحو ٤٠٪ من نشاطات المكتب خلال عام ٢٠٠٧، شغلت المؤتمرات وورش العمل العشرين بالمئة الباقية. وأخذ إعداد الدراسات الحيز الأكبر من نشاطات عام ٢٠٠٨، وشغل كل من التوعية والإعلام وإنجاز وثائق السياسة السكانية حيزاً متقارباً، كما استمر عقد المؤتمرات وورش العمل بوتيرة أقل بقليل. وأما في عام ٢٠٠٩، فقد ظل إعداد الدراسات يشغل الحيز الأكبر من نشاطات المكتب، وأضيف نشاط التعاون الإقليمي والدولي ليشغل حيزاً مهماً بتوقيع اتفاقية التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وخطة عملها، إضافة إلى مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية، وتواصل العمل على التوعية والإعلام مع إقرار وإشهار السياسة السكانية وبرنامج عملها، كما تواصل عقد المؤتمرات والندوات.

نسبة ما شغلته النشاطات من عمل اللجنة الدائمة للسكان



ثانيـاً :

السياســة الســكانية

وافق مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي الخامس عشر لعام ٢٠٠٩ المنعقد بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٠٩ على وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر وبرنامج عملها، بعد مناقشة موسعة لجميع بنودها وإدخال تعديلات طفيفة على بعضها. وقد تم إشهار السياسة في مؤتمر عقد تحت رعاية معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، في ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

وقد أخذت السياسة السكانية تبصر النور عام ٢٠٠٥ مع إعداد دراسات خلفية، تناولت محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها، والنمو الحضري والهجرة الداخلية، وتخطيط القوى العاملة، والتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، والصحة العامة والصحة الإنجابية، وقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وتمكين ومشاركة الشباب، ودمج ومشاركة المسنين في المجتمع، وتطوير قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان. وفي عام ٢٠٠٦ نوقشت هذه الدراسات الخلفية في ندوة موسعة شارك فيها الخبراء والمتخصصون من جهات محلية وعربية ودولية مختلفة، وخلصت إلى مقترحات محددة بشأن آليات إعداد وثائق السياسة السكانية. وبناءً على ذلك، شكلت في عام ٢٠٠٧ لجنة لصياغة السياسة السكانية من خبراء المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ومتخصصين من جهات معنية أخرى، حيث أنجزت المسودة الأولى للسياسة وطرحت للمناقشة في "ورشة عمل المشاورات الوطنية للسياسة السكانية" التي عقدت في نهاية شهر يناير ٢٠٠٨.

من ورشة العمل التي عقدت في أبريل ٢٠٠٦ لمناقشة الدراسات الخلفية للسياسة السكانية



تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وترتكز على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، والقيم المجتمعية للمجتمع القطري، ودستور دولة قطر، وأقوال سمو أمير البلاد المفدى المتعلقة بالمسائل السكانية، كما تسترشد بالإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، وبالمرجعيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها دولة قطر. وتتوافق السياسة السكانية كلياً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تعد إحدى مرجعياتها الأساسية، كما تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٥ التي ستنفذ السياسة السكانية من خلالها. فمن بين اثنتي عشرة مجموعة مشاركة في إعداد الاستراتيجية التنموية الوطنية تشارك اللجنة الدائمة للسكان في سبع مجموعات عمل تنفيذية هي: التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، وقوة العمل المنتجة، والحماية الاجتماعية، والتماسك الأسري وتمكين المرأة، والثقافة والرياضة، والاستدامة البيئية.

إن السياسة السكانية في دولة قطر تحرص على ضمان حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين على حد سواء: حق الجميع في العيش بأمن وسلام، والحق في العيش في بيئة سكنية ملائمة وآمنة، وفي الحصول على الغذاء الصحي والمياه النقية، وحق كل إنسان في التعبير عن آرائه مع احترام آراء الآخرين وحقه في ممارسة شعائره الدينية وحياته الخاصة دون تدخل أو إكراه.

فالغاية الأساسية للسياسة السكانية في دولة قطر هي إذن "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته".

ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد عدد من المحاور حددت لكل منها غاية (أو غايات) رئيسية تمثل الهدف الذي تطمح السياسة السكانية للوصول إليه بنهاية الفترة المحددة لتنفيذها (عام ٢٠٣٠)، وأهدافاً فرعية يسهم تحقيقها في الوصول إلى الغاية الرئيسية لكل محور. وقد صنفت الغايات والأهداف وفقاً للمحاور التالية:

- المحور الأول: السكان والقوى العاملة.
- المحور الثاني: التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.
- المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية.
- المحور الرابع: قضايا التمكين.
- المحور الخامس: البيئة والتنمية المستدامة.
- المحور السادس: قاعدة البيانات والمؤشرات السكانية.

ولكل محور من المحاور الستة أبعاد متعددة أو محاور أخرى صغيرة. وما هذا التفصيل إلا بغرض جذب الانتباه للمواضيع ذات العلاقة بالسياسات السكانية بدلاً من إغفالها إذا ما كانت المحاور محدودة، بحيث يسهل على متخذ القرار مراقبة التنفيذ. كما أن المهام المطلوبة من الأجهزة المختلفة محددة أيضاً وبشكل تفصيلي.

وبهذا، وصل عدد الأبعاد أو المحاور الفرعية إلى ستة عشر محوراً، وعدد الغايات الكبرى إلى نحو ٢٥ غاية، وعدد الأهداف المرحلية إلى أكثر من ١٠٠ هدف. أما الوسائل

والأنشطة التنفيذية، فقد تعدى عددها ٣٠٠ نشاط أو إجراء أو وسيلة. وأخيراً، فإن عدد الجهات المرتبطة بالتنفيذ بين الرئيسة والمساعدة وصل إلى أكثر من ٦٠ جهة. وقد ارتأينا أن تقوم اللجنة الدائمة للسكان بتقييم الإنجاز وقياس مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٥

وفيما يلي عرض لغايات السياسة السكانية، وأهدافها:

١) النمـــو الســـكاني:

١-١) الغاية الرئيسية:

زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني العام.

١-٢) الأهداف الفرعية:

١-٢-١) تشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته.
١-٢-٢) الحد من مشكلات تأخر سن الزواج، ولاسيما عند الإناث، وتشجيع الزواج بالمطلقات والأرامل.
١-٢-٣) الحد من ارتفاع نسبة الطلاق ومعالجة آثاره.
١-٢-٤) مراعاة الصحة الإنجابية للمواطنين من الجنسين.
١-٢-٥) تقليل نسبة الوفيات بين السكان بشكل عام، ولاسيما الشباب منهم.

٢) التركيبة السكانية:

٢-١) الغاية الرئيسية:

تصحيح اختلال التركيبة السكانية، بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان.

٢-٢) الأهداف الفرعية:

٢-٢-١) تصحيح الاختلال المتعلق بنسبة الجنس.
٢-٢-٢) تصحيح الاختلال المتعلق بنسبة المتزوجين.
٢-٢-٣) العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي للسكان.

٣) النمو الحضري:

٣-١) الغاية الرئيسية:

التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزّع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية، وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة الدوحة.

٣-٢) الأهداف الفرعية:

٣-٢-١) السعي إلى خفض نسبة النمو السنوي لسكان مدينة الدوحة الكبرى، بحيث يصل عدد سكانها إلى نصف مجموع سكان الدولة.

٣-٢-٢) تنظيم الهجرة الداخلية عن طريق تعزيز التنمية العادلة المستدامة للمناطق المختلفة.

٣-٢-٣) تحقيق اللامركزية في النظم الإدارية، وزيادة مشاركة المواطنين في إدارة شؤون مدنهم.

٣-٢-٤) إبراز العمارة القطرية التراثية التقليدية، وتشجيع التوجهات المعمارية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

٤) الإســـــكان:

٤-١) الغاية الرئيسية:

حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود.

٤-٢) الأهداف الفرعية:

٤-٢-١) العمل على تغيير اتجاهات المواطنين وتشجيعهم على قبول الوحدات السكنية المتوسطة والصغيرة المناسبة.

٤-٢-٢) تطوير أنظمة إسكان المواطنين لتتلاءم مع المتغيرات.

٤-٢-٣) زيادة فرص الإسكان المتوسط والصغير.

٤-٢-٤) وضع حلول لمشكلة المساكن القديمة والمتداعية.

٤-٢-٥) تأمين السكن المناسب للعزاب من العمال الوافدين.

٥) القوى العاملة:

٥-١) الغاية الرئيسية:

زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسب البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل.

٥-٢) الأهداف الفرعية:

٥-٢-١) بلورة نظام معلومات شامل لسوق العمل القطري لمساعدة أصحاب العمل والباحثين عنه لتحقيق التشغيل الأمثل لقوة العمل القطرية.

٥-٢-٢) زيادة التنسيق المؤسساتي بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة بسوق العمل، ومراجعة التشريعات المتعلقة بذلك.

٥-٢-٣) بلورة سياسات الإحلال والتوظيف والأجور.

٥-٢-٤) تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من ثروات البلاد ومصادرها الطبيعية.

٥-٢-٥) العمل على تحقيق التوازن في توزيع قوة العمل القطرية على القطاعات والميادين الاقتصادية المختلفة.

٥-٢-٦) زيادة نسبة مشاركة الإناث القطريات في قوة العمل، وخاصة مع تزايد عدد المتخرجات من التعليم الجامعي واتجاه نسبة كبيرة منهن للبحث عن عمل.

٥-٢-٧) الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة.

٥-٢-٨) تطوير القوانين المتعلقة بحقوق العاملين، وإلزام أصحاب العمل بالتقيد بالقوانين والأنظمة الخاصة بذلك، وتوفير سبل السلامة والسكن الملائم وأوقات الراحة للعاملين.

٥-٢-٩) التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ولاسيما العمالة المنزلية، والعمل على تغيير بعض العادات التي تتطلب زيادة أعداد العاملين في المنازل والخدمات الشخصية.

٦) التعليم:

٦-١) الغايات الرئيسية:

٦-١-١) ضمان حق التعليم الجيد والمناسب للجميع مع ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث.

٦-١-٢) تطوير البحث العلمي وتوفير كافة مستلزمات هذا البحث من تعليم اللغات الأجنبية، ومهارات البحث والاطلاع والتحليل وغيرها، ودعم الباحثين والمؤسسات العلمية.

٦-١-٣) تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام واحتياجات سوق العمل بوجه خاص.

٦-٢) الأهداف الفرعية:

٦-٢-١) وضع خطة تعليمية واضحة وشاملة لجميع مراحل التعليم تحقق التنسيق بين الجهات المختلفة وتضمن الترابط بين المراحل التعليمية.

٦-٢-٢) استيعاب جميع الأطفال في سن المدرسة، وتضمين مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي.

٦-٢-٣) توفير بيئة تعليمية تلبي متطلبات التعليم النوعي الجيد، وتطبق فيها معايير الجودة على جميع عناصر النظام التعليمي.

٦-٢-٤) توسيع الخيارات للطلبة من كلا الجنسين في التعليم بما يحقق معايير العدالة والإنصاف، ويضمن المشاركة الفعالة للمرأة في جميع القطاعات المناسبة لها بعد التخرج.

٦-٢-٥) دمج مفاهيم حقوق الإنسان بالمواد الدراسية، والتأكيد على الانفتاح على الآخر، وعلى المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وأخلاقيات العمل.

٦-٢-٦) التركيز على مهارات البحث العلمي، وتمكين الطلبة من الاطلاع على آخر المستجدات العلمية، وإكسابهم مهارات التحليل والاستنتاج، وحثهم على حب المعرفة.

٦-٢-٧) تشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات العلمية التطبيقية والمهنية بدلاً من التركز في التخصصات الأدبية والإنسانية.

٧) التدريب:

٧-١) الغاية الرئيسية:

تعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل، سواء بتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل أم بإعادة تأهيل القائمين على رأس عملهم، لتتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات التطور والتعليم المستمر في قطاعات العمل.

٧-٢) الأهداف الفرعية:

٧-٢-١) إعداد استراتيجية وطنية موحدة وشاملة للتدريب توجه جميع مؤسسات التدريب في الدولة، وتؤكد على مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ.

٧-٢-٢) الربط بين البرامج التدريبية والمسار الوظيفي للعاملين في مختلف القطاعات.

٧-٢-٣) التركيز على التدريب أثناء العمل بحيث لا يضطر المتدرب لترك عمله خلال فترة التدريب.

٧-٢-٤) تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل التدريب.

٧-٢-٥) العمل على توفير الكوادر التدريبية والقيادية من المواطنين.

٨) الصحة العامة:

٨-١) الغاية الرئيسية:

الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وزيادة العمر المتوقع للأفراد، وضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين.

٨-٢) الأهداف الفرعية:

٨-٢-١) تفعيل التثقيف الصحي، والتركيز على أساليب الوقاية، وزيادة الاهتمام بالرعاية الوقائية الأولية.

٨-٢-٢) العمل على تحسين الخدمات ذات الجودة العالية للأمومة والطفولة.

٨-٢-٣) التوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية.

٨-٢-٤) تشجيع المواطنين من الجنسين على دراسة التخصصات الطبية، وتحسين الكادر الطبي كماً ونوعاً.

٨-٢-٥) التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالشؤون الصحية، وتوحيد الإشراف والرقابة عليها.

٨-٢-٦) تطوير العناية بالمرضى النفسيين، والتوسع في خدمات الصحة النفسية، وتغيير النظرة السلبية للمرضى النفسيين بين أفراد المجتمع.

٩) الصحة الإنجابية:

٩-١) الغاية الرئيسية:

تحسين الصحة الإنجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص.

٩-٢) الأهداف الفرعية:

٩-٢-١) رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية، والتثقيف بوسائل تنظيم الأسرة، والآثار التي يمكن أن تنجم عن الزواج المبكر، وزواج الأقارب وغيرها.

٩-٢-٢) تحسين القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية.

٩-٢-٣) تحسين خدمات الأمومة بعد الولادة، والتوعية بأهمية تلك الخدمات.

٩-٢-٤) تعميم وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز).

١٠) المـــــرأة:

١٠-١) الغايتان الرئيسيتان:

١٠-١-١) تطبيق المبادئ والنصوص الدينية والدستورية التي تؤكد على حقوق المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في اختيار التخصصات التعليمية وفي التوظيف وغيرها من المجالات.

١٠-١-٢) ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين حياة المجتمع القطري، وتطوير العلاقات ضمن الأسرة على أسس العدالة والاحترام المتبادل بين جميع أفرادها.

١٠-٢) الأهداف الفرعية:

١٠-٢-١) إدماج قضايا النوع الاجتماعي بشكل كامل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

١٠-٢-٢) دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.

١٠-٢-٣) اعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل.

١٠-٢-٤) تغيير المواقف والمفاهيم النمطية حول دور ومسؤوليات كل من المرأة والرجل بما لايخالف أحكام الشريعة الإسلامية وعادات وتقاليد المجتمع القطري، وتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع .

١٠-٢-٥) العمل على إنهاء جميع أشكال العنف الأسري، وحماية المعنفين، وتشديد العقاب ضد مرتكبي هذا العنف.

١٠-٢-٦) توفير الخدمات والبرامج الداعمة لعمل المرأة في الأعمال المهنية والحرفية المناسبة ومساهمتها في التنمية.

١١) الطفولة:

١١-١) الغاية الرئيسية:

إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام، وتأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية.

١١-٢) الأهداف الفرعية:

١١-٢-١) المحافظة على العلاقات الأسرية السليمة، والحرص على استمرار علاقات المودة والتعاون بين الزوجين، والحد من حالات التفكك الأسري.

١١-٢-٢) ضمان النمو السليم للأطفال، وتطوير إمكاناتهم، وضمان رعاية صحية أولية لجميع الأطفال وتحسين خدمات طوارئ الأطفال.

١١-٢-٣) التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال بمستويات نوعية مناسبة.

١١-٢-٤) تعزيز مشاعر ولاء الأطفال لدولتهم.

١١-٢-٥) البحث بطريقة علمية منهجية حول خصائص الطفولة، ورصد المتغيرات المتعلقة بالطفولة، والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا الطفولة.

١٢) الشباب:

١٢-١) الغاية الرئيسية:

تمكين الشباب من الجنسين من بناء قدراتهم وتوظيفها في تعزيز التنمية المستدامة وتعميق انتمائهم لوطنهم وأمتهم، وتطوير تفاعلهم الإيجابي مع مجتمعهم.

١٢-٢) الأهداف الفرعية:

١٢-٢-١) بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتكنولوجية والرياضية.

١٢-٢-٢) تنشئة الأجيال منذ الصغر على المشاركة في الحياة العامة.

١٢-٢-٣) توفير الحماية للشباب والحد من تعرضهم للمخاطر.

١٢-٢-٤) تنمية الشعور الديني وترسيخ قيم الانتماء للوطن والقيم الأخلاقية العليا وقيم العمل.

١٢-٢-٥) تعزيز الثقافة الإنجابية، وتوفير برامج خدمات الصحة الإنجابية للشباب في إطار السياق الديني والثقافي للمجتمع.

١٢-٢-٦) تنمية الحس البيئي لدى الشباب، وتبصيرهم بأهمية المحافظة على البيئة وتنميتها سواء للأجيال الحاضرة أم للأجيال القادمة.

١٣) المســـنون:

١٣-١) الغاية الرئيسية:

تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامة.

١٣-٢) الأهداف الفرعية:

١٣-٢-١) توفير مصادر دخل كافٍ للمسنين، والعمل على ضمان الخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

١٣-٢-٢) حث الأسر على رعاية مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم.

١٣-٢-٣) إنشاء وتطوير دور رعاية المسنين مع الحث على رعايتهم من قبل أفراد أسرهم.

١٣-٢-٤) تطوير نظام التقاعد ونظام التأمين الاجتماعي بحيث يشمل جميع القطاعات (العام والخاص والمختلط)، مما يوفر حياة كريمة للمتقاعدين مهما كان ميدان عملهم السابق.

١٣-٢-٥) تطوير طب الشيخوخة وتحسين منافذ خدماته، والتوسع في خدمات رعاية طويلة الأجل سواء في المؤسسات الصحية أم عن طريق توفير خدمات للمنازل.

١٤) ذوو الإعاقة:

١٤-١) الغايتان الرئيسيتان:

١٤-١-١) تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي

١٤-١-٢) تخفيض نسبة الإعاقة في المجتمع.

١٤-٢) الأهداف الفرعية:

١٤-٢-١) تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وزيادة الدعم للمؤسسات التي ترعاهم.

١٤-٢-٢) قبول ذوي الإعاقة في ميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم.

١٤-٢-٣) دراسة أسباب الإعاقات المختلفة، والبحث في آليات وسبل الوقاية منها.

١٤-٢-٤) تقليل الحوادث المسببة لنسبة كبيرة من الإعاقات.

١٥) البيئة والتنمية المستدامة:

١٥-١) الغاية الرئيسية:

الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية الثروات والموارد، بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة.

١٥-٢) الأهداف الفرعية:

١٥-٢-١) توعية جميع فئات السكان بأهمية الحفاظ على البيئة.

١٥-٢-٢) التركيز على الحفاظ على الموارد المائية، وإيلاء عناية خاصة لترشيد استخدام المياه.

١٥-٢-٣) وقاية السكان من التلوث البيئي الناجم عن بعض المشاريع الصناعية، ولاسيما المشاريع القريبة من المراكز العمرانية.

١٥-٢-٤) التوسع في إجراء الدراسات العلمية الدقيقة حول المسائل البيئية.

١٦) قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان:

١٦-١) الغاية الرئيسية:

تطوير العمل الإحصائي، والرفع من قدرات الإحصائيين في تقديم بيانات شاملة ودقيقة حول جميع القضايا السكانية، ونشر الوعي والاهتمام بكافة المسائل المتعلقة بالسكان.

١٦-٢) الأهداف الفرعية:

١٦-٢-١) التوسع في البحوث والدراسات حول مختلف القضايا المتعلقة بالسكان.

١٦-٢-٢) تعميم البيانات الإحصائية على الجهات المختلفة في الدولة بحيث تعتمد جميع الجهات بيانات دقيقة وموحدة حول مختلف القضايا السكانية.

١٦-٢-٣) تطوير قاعدة بيانات سكانية شاملة، وتمكين الباحثين من الاستفادة منها بشكل مباشر، ووضع محتوياتها الأساسية على شبكة الإنترنت.

١٦-٢-٤) التوسع في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين.

إن تحقيق الغايات والأهداف المذكورة للسياسة السكانية صعب المنال دون تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها عن طريق نقاط ارتكاز السياسة السكانية، ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية المعتمد، أساساً، على دمجها ضمن الاستراتيجية الوطنية. وقد بلغ عدد نقاط الارتكاز ٨٢ شخصاً، يمثلون ٤٦ جهة من جهات الدولة المعنية بتطبيق السياسة السكانية. وتوزعت نقاط الارتكاز إلى ١٤ مجموعة تنفيذية تغطي جميع محاور السياسة السكانية، وهي: النمو السكاني، والنمو الحضري، والإسكان، والقوى العاملة، والتعليم، والتدريب، والصحة والصحة الانجابية، وتمكين المرأة، والشباب، والمسنين، والبيئة والتنمية المستدامة، وقاعدة البيانات السكانية. وقد نظمت اللجنة ثلاثة اجتماعات عامة لنقاط الارتكاز، كما شارك بعضهم في دورتين تدريبيتين متخصصتين في القضايا السكانية. وأثناء انعقاد مؤتمر إشهار السياسة السكانية خلال الفترة ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، نظمت حلقات نقاشية لنقاط الارتكاز للتباحث حول أنجع السبل لتنفيذ ما يتعلق بكل مجموعة تنفيذية من برنامج عمل السياسة السكانية.

ثالثاً :

إعداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات السكانية

١) سلسلة دراسات سكانية:

يعد توفر البيانات الموضوعية والدقيقة أحد أهم شروط نجاح السياسات السكانية في تحقيق أهدافها. وقد تبين للجنة الدائمة للسكان أثناء إعداد وثائق السياسة السكانية أهمية إجراء عدد من البحوث والدراسات السكانية لسد النقص في المعلومات حول عدد من القضايا السكانية، ولاسيما النقص في تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة لمعرفة العوامل المحددة للظواهر السكانية المختلفة.

ولذا، اعتمد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان خطة للبحوث والدراسات، أصدر في إطارها سلسلة "دراسات سكانية"، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسوح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري.

وتهدف سلسلة الدراسات هذه إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات. وقد صدرت ضمن هذه السلسلة عام ٢٠٠٩ ثلاث دراسات، نعرض فيما يلي ملخصاً لنتائجها وتوصياتها:

أ) دراسة الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن دولة قطر قد نجحت عبر مشاريعها التنموية وسياساتها العامة أو القطاعية خلال السنوات الأخيرة في تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، والتمهيد لبلوغ باقي الأهداف في الآجال المحددة لها من جهة أخرى. هذه الإنجازات، التي انعكست مظاهرها في العديد من الميادين الحيوية، حسنت حياة مختلف مكونات المجتمع القطري، وأكدت مضي دولة قطر نحو تحقيق مجتمع

الرفاهية. لكن هذا لا يعني أن كل الأهداف الإنمائية نمت وستنمو بمستويات متساوية، بل إن دراسة وتحليل مدى تحقق الأهداف المذكورة بينت، كما جاء في القسم الأول، وجود مستويات نمو مختلفة بين الأهداف الثمانية. ومن الطبيعي أن تنتج عن ذلك مستويات نمو متباينة في بلوغ أهداف الإنمائية بحلول ٢٠١٥ -٢٠٢٠. ولا يعود هذا النمو المتباين لمعدلات تحقيق الأهداف ومؤشراتها واحتمالات نموها المستقبلية بالضرورة إلى تقصير أو عجز مؤسسي، بل إنه يعود أساساً إلى طبيعة الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها والمجالات التي يجري تحقيقها فيها. فهنالك أهداف إنمائية يمكن التأثير على مساراتها عبر إقامة برامج قطاعية معينة، في حين هنالك أهداف أخرى لا يمكن تحقيقها إلا عبر تحولات مجتمعية عميقة. لهذا، يمكننا تصنيف الأهداف الإنمائية للألفية إلى صنفين: أهداف إنمائية قطاعية يمكن تحقيق غاياتها من خلال إقامة مشاريع مباشرة قابلة للتقييم الكمي الدوري، وأهداف نوعية ومجتمعية لا يمكن تحقيق غاياتها إلا من خلال تحولات مجتمعية عميقة أكثر تأثراً بسلوكيات الأفراد والجماعات ومستويات الانفتاح الاجتماعي.

لقد تبين من خلال دراسة وتحليل مستويات نمو مختلف الأهداف الإنمائية للألفية بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧ أن جملة من الغايات قد تم تحقيقها كاملة في بعض الحالات، بينما لم يتحقق سوى جزء منها في حالات أخرى. فقد ترتب على الواقع الاقتصادي ومستويات التنمية المحلية تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتأمين مستويات دخل تفوق المستويات المرجوة عالمياً، وتوفير عمالة وافرة، وتوفير مستويات تغذية تؤمن نمواً سليماً لمكونات المجتمع، لاسيما الأطفال، الأمر الذي يعني تحقيقاً جزئياً لمكونات الغايات الثلاث التي يشملها الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. أما فيما يتعلق بالهدف الثاني، أي تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، فقد تحققت غايته الأساسية المتمثلة في كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور منهم أم الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، مما يشهد على مدى عناية الدولة بالقطاع التربوي، ولاسيما التربية الأساسية. إن النظام التربوي يضمن اليوم مقاعد دراسية لغالبية الأطفال في سن التمدرس، مسجلاً بذلك معدلات قيد مرتفعة جداً، وتمديداً للحياة التعليمية للفئات الشابة، وتوسيعاً لقاعدة التعليم بوجه عام لتصبح مجالات القراءة

والكتابة في متناول الجميع تقريباً. كما حقق النظام التربوي توسعاً عددياً كبيراً باستقطابه مختلف مكونات المجتمع القطري، لاسيما النساء لترتفع بذلك مستويات قيد النساء في كل مستويات ومراحل التعليم. وبهذا تساهم المنظومة التربوية في إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم، كما جاء في الهدف الثالث الخاص بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة.

أما فيما يتعلق بالتغطية الطبية وتحسين الظروف الصحية، فقد تترتب على المجهودات المتعددة المبذولة منذ سنوات العناية بمختلف جوانب الحياة الصحية للسكان، وتحسين مختلف المؤشرات الخاصة بعناية الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة العديد من الأمراض المعدية والفتاكة. ففيما يخص الهدف المتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، تم تخفيض هذا المعدل قبل بلوغ سنة ٢٠١٥. وأما مؤشرات تحسين صحة الأمهات، فإن المعدلات المسجلة تدل على بلوغ دولة قطر الغايات المعلنة في غالبية المؤشرات، لاسيما تلك المتعلقة بتخفيض معدل الوفيات النفاسية وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية. وفي الميدان الصحي، أيضاً، تمكنت دولة قطر من تحقيق الغاية الثانية من الهدف الإنمائي للألفية الخاص بمكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والمتمثل في وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥.

أما فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الخاص بضمان الاستدامة البيئية، فقد حققت دولة قطر الغايات الثلاث المدرجة ضمن هذا الهدف، والتي تسعى كلها إلى تحسين ظروف معيشة السكان، لاسيما تلك المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف، وتحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة سكان الأحياء الفقيرة.

وتشير كل البيانات المتعلقة بالهدف الأخير الخاص بالشراكة العالمية من أجل التنمية إلى بلوغ دولة قطر منذ اليوم الغايات الخمس المنصوص عليها في توصيات الأمم المتحدة، والمتعلقة بالمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ومعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً، والتعاون

مع الدول النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً، والمعالجة الشاملة لمشاكل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تحقق ذلك من خلال توفير العديد من العوامل الموضوعية، لتثبت دولة قطر بذلك مساهمتها الفعالة في قضايا التنمية والشراكة الدولية.

ويتبين من خلال استشراف مستقبل غايات وأهداف الألفية الإنمائية أن دولة قطر حققت، من خلال جهودها التنموية المبذولة في العقدين الأخيرين إلى يومنا هذا، حوالي ١٨ غاية من بين الغايات الـ ٢٢ المعلنة عنها والمصادقة عليها، مما يدل على فعالية السياسات المنتهجة. لكن ما يميز المجالات التي تم تحقيق غاياتها أن جميعها يخص مجالات قطاعية تعتمد على أنشطة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق هدف معين ما. وهذا ما يبرر تحقيق العديد من الغايات في مجالات كالصحة، سواء أكانت صحة الأطفال أم صحة الأمهات، والتعليم، .... ليثبت سهولة التحكم في العديد من المجالات الحيوية في دولة قطر بحكم حجم السكان المتواضع.

لكن هذا لا يعني أن كل الغايات تم تحقيقها أو سيتم تحقيقها سريعاً. فهنالك بعض الغايات التي لم يتم تحقيقها، ولن يتم تحقيقها في المستقبل القريب أو المتوسط، مثل تقليص الفروق بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر من السكان في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥، لأن مثل هذه الغايات تتطلب تحسين وضعية الخمس الأفقر في المجتمع، والتي غالباً ما تنتج عن حراك اجتماعي طويل المدى، والذي ينتج بدوره عن الارتقاء الاجتماعي لأجيال أو عن تغيير جذري في السياسات. إلى جانب هذا، فإن رفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين يتطلب في نفس الوقت رفع روح المبادرة بين مختلف مكونات المجتمع القطري من جهة، وتبني سياسة وطنية تعمل على دعم تكوين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى، مما يتطلب وقتاً. أما فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً، والمتمثلة في حصة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ونسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، فإن مثل هذه الغايات تتطلب

مزيداً من الوقت، لأنها مرتبطة بسلوكيات المجتمع ومؤسساته وإشكالية الحداثة والتقليد ومكانة ودور المرأة في المجتمع وغير ذلك من السلوكيات التي لن تأتي إلا من خلال تحولات طويلة المدى. وبالتالي، يمكننا القول إن الغايات التي لم تتحقق هي الغايات التي تتأثر بطبيعة البنية الكلية للمجتمع والعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تحكمه.

يضاف إلى ذلك ما تطلعنا عليه دراسة غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائة للألفية من عدم توفر بعض البيانات، لاسيما تلك المتعلقة بقياس نسبة فجوة الفقر، أو البيانات النوعية الجديدة التي تغطي مجالات جديدة والمتعلقة بسلوكيات الأفراد، أو تلك المتعلقة بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وانحسار وفقدان الموارد البيئية كمجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) على سبيل المثال.

ويتبين من خلال دراسة وتحليل واستشراف مؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية أن البيانات التقليدية والمؤشرات الإحصائية التقليدية متوفرة في معظم الميادين، لكننا نلاحظ أن بعض المؤشرات الجديدة مثل نسبة فجوة الفقر والبيانات النوعية الخاصة بظواهر اجتماعية جديدة غير متوفرة كتلك المتعلقة بظاهرة سلوكيات الأفراد تجاه فيروس نقص المناعة البشرية.

ب) دراسة الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع السكاني والتنمية في دولة قطر من خلال استعراض وتحليل جملة من المؤشرات السكانية وعلاقاتها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة، وبيان أهم التحديات المرتبطة بالسكان، والتي تؤثر في مسار التنمية المستدامة خلال العقدين القادمين من القرن العشرين.

وقد أشارت الدراسة إلى أن الواقع السكاني لدولة قطر يواجه جملة من التحديات التي تؤثر على مسيرة التنمية المستدامة والتطور في الدولة في مختلف الميادين. وتمثلت هذه التحديات بالآتي:

١) الخلل في التركيبة السكانية:

يتمثل الخلل في التركيبة السكانية بدولة قطر في تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، حيث تشير أحدث الإحصاءات إلى تقلص حجم السكان المواطنين لصالح السكان الوافدين، وكذلك يشير الخلل في التركيبة السكانية إلى الخلل النوعي ، حيث قاد تدفق العمالة الوافدة إلى دولة قطر، والتي معظمها من الذكور إلى زيادة أعداد الذكور عن أعداد الإناث، مما قاد إلى اختلال نسبة النوع، والتي ترتفع عن المعدلات الطبيعية، حيث تبلغ نسبة الإناث نحو (٢٢٪) من مجمل سكان قطر في مطلع عام ٢٠٠٩. ويؤثر هذا الخلل النوعي في الكثير من النواحي الاجتماعية بالدولة.

كما أوضحت الدراسة أن نسبة مشاركة العمالة المواطنة في إجمالي قوة العمل كانت أقل من (٨٪)، وفي المقابل تزيد نسبة مشاركة العمالة الوافدة عن ٩٢٪ من إجمالي قوة العمل في الدولة، حيث يستوعب سوق العمل القطري نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، ولاسيما الآسيوية التي تتسم بانخفاض أجورها.

٢) تدني مستوى الإنتاجية

بينت الدراسة أن إضافة المزيد من العمالة الوافدة لدولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) لم يكن مصحوباً بزيادة موازية في القيمة المضافة. فقد تدهور متوسط إنتاجية العمال نتيجة للزيادة النسبية للعمالة، حيث تراجع معدل الإنتاجية في الساعة الواحدة في دولة قطر من (٨, ٤٪) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) إلى (٨, ١٪) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) وهو أقل بكثير مما حققته الصين (١, ١٠٪)، ومملكة البحرين (١٣, ٥٪) والهند (١, ٤٪)، وعمان (١٨, ٤٪)، ويتخطى نظيره في دولة الكويت (٣, ١٪) والمملكة العربية السعودية(٨, ٠٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (-١, ٠٪).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

١) يعد معدل النمو السكاني لدولة قطر والبالغ قرابة (١٦٪) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، حيث يتجاوز بعدة أضعاف نظيره في الدول المتقدمة (٨, ٠٪) وفي الدول النامية (٩, ١٪)، ويفرض معدل

النمو السكاني المرتفع في البلاد ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة والبنية التحتية.

٢) ارتفاع نسبة التحضر (مؤشر الحضرنة) في دولة قطر، حيث تخطى ٩٥٪، وهذا يعد الأعلى على الصعيد العالمي، ويفرض هذا الارتفاع في مؤشر الحضرنة ضغوطاً كبيراً على الحواضر خصوصاً مدينة الدوحة، حيث يزداد الطلب على الخدمات فيها.

٣) انخفاض معدل الوفيات الخام لكل ألف نسمة، حيث تعد دولة قطر من أفضل دول العالم في هذا المؤشر، وهذا يعكس حجم التقدم في مجال الرعاية الصحية بالدولة، مما ساهم في ارتفاع توقعات الحياة عند الميلاد في قطر.

٤) وجود خلل كبير في هيكل تشغيل العمالة القطرية، حيث تتركز العمالة المواطنة في القطاع الحكومي، وتمثل نحو (٤٤٪) من إجمالي العاملين في هذا القطاع لعام ٢٠٠٧، في حين لم تتجاوز مساهمتها ١٪ من مجمل المشتغلين في القطاع الخاص.

٥) يلاحظ بأن بطالة النساء أعلى منها لدى الرجال في دولة قطر، حيث بلغت (٢,٦٪) مقابل (٠,٢٪) لدى الرجال لعام ٢٠٠٧، كما أن البطالة آخذة بالتزايد في أوساط الشباب الجدد الباحثين عن العمل لأول مرة، حيث شكلوا ما يقارب (٩٥٪) من مجمل العاطلين عن العمل، وهذه المسألة تستدعي تبني إجراءات وسياسات كفيلة بإعادة تأهيل الشباب وتدريبهم بما يساعد على إحلالهم محل العمالة الوافدة.

٦) إن التزايد الكبير في حصة الخدمات من قوة العمل يعطينا مؤشراً على ازدهار القطاع غير الرسمي الذي يحتوي على نسبة كبيرة من العمالة الهامشية وغير الماهرة، وضعف استيعاب قطاعات الإنتاج المادي (القطاعين الزراعي والصناعي) للعمالة.

٧) يعاني التوزيع المهني للقوى العاملة في دولة قطر اختلالاً واضحاً، حيث تتركز النسبة الكبرى من القوى العاملة في أعمال الإنتاج والخدمات، في حين أن نسبة

المهنيين والفنيين الذين يقع على عاتقهم تحقيق التحول التنموي المنشود لازالت منخفضة لم تتجاوز ٩٪ مع أن النسبة المحددة من قبل المنظمات الدولية ينبغي أن تكون بحدود (٢٥-٣٠٪).

٨) وجود خلل كبير في توزيع السكان بحسب النوع الاجتماعي لصالح الذكور، حيث يوجد أربعة رجال مقابل كل امرأة واحدة، وهذا ربما يجعل قطر في الأمد القصير مجتمعاً ذكورياً، مما سيكون له انعكاسات اجتماعية خطيرة على المجتمع، تستدعي دراستها وإيجاد الحلول الكفيلة بالحد منها.

٩) يعد قطاع البناء والتشييد أكبر القطاعات استخداماً لقوة العمل، حيث يوفر قرابة (٣٧,٢٠٪) من إجمالي الوظائف في الاقتصاد الوطني، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة ٢٣,٧٠٪. أما بالنسبة للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان قطاع المناجم والمحاجر هو الأكثر مساهمة، وبنسبة تجاوزت الـ (٥٠٪)، يليه قطاع المال والتأمين والأعمال بنسبة (١٢,٣٢٪).

١٠) تدنى معدل النمو في إنتاجية العمل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قياساً بالمعدل الذي كان سائداً في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث انخفض المعدل بأكثر من ١٠٠٪، الأمر الذي يستدعي تبني سبل وإجراءات لرفع إنتاجية العمل في كافة القطاعات الاقتصادية بالدولة.

واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات من أهمها ما يلي:

١) العمل على معالجة الخلل في الهيكل المهني للقوى العاملة من خلال زيادة نسبة المهنيين والفنيين عن طريق التوسع في التعليم المهني والفني وبرامج إعادة تأهيل الخريجين، ولاسيما أولئك الذين يعانون من البطالة في التخصصات الإنسانية والاجتماعية.

٢) العمل الجاد على تخفيض معدلات العمالة الوافدة، لاسيما الهامشية منها، بهدف معالجة الخلل في التركيبة السكانية، ووضع ضوابط لدخول العمالة الوافدة، فضلاً عن الاستمرار في سياسة توطين الوظائف الحكومية، وبعض

المهن في القطاع الخاص.

٣) تبني السياسات الهادفة إلى رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال توفير الأجواء المناسبة لعمل المرأة خصوصاً في القطاع الخاص الذي لازالت مساهمتها فيه متدنية بشكل كبير.

٤) إعادة النظر في ثقافة العمل لدى المواطنين والمقتصرة حالياً على القطاع الحكومي وتحفيزهم للعمل في القطاع الخاص من خلال توفير عوامل الجذب لهم عن طريق رفع معدلات الأجور ومنحهم المزايا التي يحصل عليها المشتغلون في القطاع الحكومي.

٥) تنويع مجالات الاستثمار بعيداً عن قطاع العقارات الذي يحتاج إلى عدد كبير من العمالة الوافدة، لاسيما الآسيوية منها، علاوة على وضع تشريعات تلزم الاستثمارات الأجنبية التوجه صوب القطاعات الإنتاجية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

٦) العمل على تبني الأسلوب التكنولوجي المكثف لرأس المال في تنفيذ وإدارة أغلب المشاريع الإنمائية في الدولة لأن ذلك يشكل مدخلاً مهماً للحد من استيراد العاملة الوافدة، لاسيما غير الماهرة منها.

٧) الإسراع في وضع الخطة التنفيذية تبعاً لما جاء في السياسة السكانية لدولة قطر التي أقرها مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٩م، والتي تم إعدادها من قبل اللجنة الدائمة للسكان بالتعاون مع وزارات وأجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وضرورة مشاركة كافة القطاعات في تنفيذها.

٨) ضرورة أن ينظر إلى المتغيرات السكانية في دولة قطر من زاوية التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذا أريد تحقيق الأهداف التنموية بصفة عامة والأهداف المرتبطة بالسياسات السكانية بصفة خاصة.

ج) دراسة الزواج والطلاق في دولة قطر:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور ظاهرتي الزواج والطلاق بمكوناتهما المختلفة (متوسط العمر عند الزواج، معدلات الزواج، معدلات الطلاق...) وخلال فترة زمنية كافية، للوقوف على العوامل التي تؤخر الزواج أو تشجع عليه، والعوامل التي تؤثر في معدلات الطلاق، وبالتالي تحديد الوسائل والإجراءات التي تساعد على تحقيق أهداف السياسة السكانية.

وقد تبين من المعطيات المتوفرة عن عدد عقود الزواج خلال الفترة التي تغطيها الدراسة أن عدد هذه العقود يتزايد عامة بشكل مطرد مع تزايد عدد السكان سواء بالنسبة للمواطنين القطريين أم لغير القطريين، وإن شذت بعض السنوات عن هذه القاعدة.

وعلى الرغم من أن التزايد السريع في عدد عقود الزواج في بعض السنوات شمل مجموع السكان، إلا أن النسبة الكبرى في التغير كانت لحالات زواج المواطنين، ولعل ذلك يعود لتأثرهم الشديد بمراحل الانتعاش أو الركود الاقتصادي. إذ من المعروف أن الناس يقبلون على الزواج في ظروف الانتعاش الاقتصادي أكثر من إقبالهم عليه في الظروف الأخرى.

ومن الطبيعي أن يكون معدل الزواج العام عند المواطنين القطريين أكبر بكثير منه عند غير القطريين (تراوح بين نحو ١٢ ضعفاً عام ١٩٩٨ و ٢٠ ضعفاً عام ٢٠٠٧)، حيث تشكل العمالة الوافدة نحو ٩٠٪ من السكان البالغين، ويشكل الذكور أكثر من ثلاثة أرباع الوافدين.

وتختلف أنماط الزواج وأشكاله وطرقه من مجتمع لآخر، ومن مرحلة زمنية لأخرى. وفي المجتمع القطري هناك خصائص للزواج متعلقة من جهة بوجود نسبة كبيرة من السكان الوافدين من مختلف بلدان العالم، ومن جهة أخرى بما يميز المواطنين القطريين من خصائص مجتمعية يحكمها انتماؤهم إلى مجتمع عربي إسلامي محافظ، يتأثر، إلى هذا الحد أو ذاك، بالتغيرات العالمية، كما يتأثر بالاحتكاك مع الوافدين من أعراق وثقافات وديانات مختلفة.

وقد تبين من دراسة خصائص الزواج في المجتمع القطري أن متوسط سن الزواج الأول عند القطريين ثابت تقريباً (بين ٢٦ و ٢٧ سنة للذكور، وبين ٢٣ و ٢٤ سنة للإناث). كما تبين أن فئات أعمار الزوجين متقاربة، وأن المستوى التعليمي للزوجات أعلى منه عند الأزواج (على عكس المجتمعات الأخرى). ومن المشكلات التي أظهرتها الدراسة أن معدلات زواج الأقارب لا تتناقص، بل تتزايد أحياناً على الرغم من حملات التوعية المتواصلة حول الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذا الزواج، ولاسيما على الحالة الصحية للأبناء. ولم تتغير معدلات تعدد الزوجات في المجتمع، لكن الاتجاه نحو الزواج من المطلقات والأرامل يتزايد (وهو الأمر الذي دعت إليه السياسة السكانية). كما أظهرت الدراسة أن الاتجاه نحو تكوين الأسر النووية يتزايد، مما يستدعي العمل على تأمين المساكن للأسر القطرية حديثة التكوين.

أما عن قضية الطلاق في المجتمع القطري، فقد بينت الدراسة أن حالات الطلاق تزايدت على نحو مطرد تقريباً خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفع عدد هذه الحالات من ٣٠٨ حالات في عام ١٩٨٦ إلى ٥٥١ حالة في عام التعداد التالي (١٩٩٧)، ثم إلى ٧٨٧ حالة عام ٢٠٠٤ ليصل إلى نحو ألف حالة عام ٢٠٠٧.

وبالمقارنة بين معدلات الطلاق الخام بين المواطنين القطريين ومواطني بعض دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول العربية الأخرى عام ٢٠٠٥ (وهي آخر معطيات متاحة للدول المذكورة)، تبين أن معدل طلاق المواطنين في دولة قطر أعلى مما هو عليه في الدول العربية الأخرى، بما فيها دول مجلس التعاون (باستثناء الكويت). فهو يقارب ضعف معدل الطلاق في السعودية وأكثر من ثلاثة أضعاف مثيله في مصر وسورية، كما أن النسبة المئوية لحالات الطلاق إلى حالات الزواج تعبر عن نفس الاتجاه.

وعن العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع القطري أشارت الدراسة إلى أن الطلاق يحدث في جميع المجتمعات، غير أن أسبابه ومعدلاته ومحدداته تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى. ومن المعروف أن معدلات الطلاق في المجتمعات التقليدية أقل منها في المجتمعات الحديثة، بل إن معظم الزيجات في الماضي غير البعيد لم تكن لتنتهي إلا بموت أحد الزوجين. إن تراجع القيم المجتمعية حول أهمية التماسك الأسري، وتغير نمط

الأسرة من ممتدة إلى نووية، وانحسار وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية كدور الأهل وكبار السن في حل الخلافات الزوجية وغيرها من الوسائل جعلت الطلاق يبدو أمراً عادياً بالنسبة لكثير من الأسر في المجتمعات الحديثة.

وقد بينت الدراسة أن الطلاق في المجتمع القطري يحدث غالباً في السنوات الأولى من الحياة الزوجية، ويطال الفئات الشابة، ولاسيما من النساء، وأن المستوى التعليمي للنساء المطلقات أعلى من مثيله لدى الرجال. ومما له دلالة خاصة أن الحالات التي يتم فيها الطلاق بناء على طلب المرأة تشكل نسبة هامة من حالات الطلاق (وصلت حتى ٢٣٪ في بعض السنوات). وخلافاً لما هو شائع أظهرت الدراسة أن تعدد الزوجات لم يكن عاملاً محدداً من عوامل الطلاق.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها ما يلي:

١) بينت الدراسة إمكانية تحقيق ما دعت إليه السياسة السكانية لدولة قطر من ضرورة الحفاظ على المعدلات الحالية للنمو الطبيعي للمواطنين، إن لم يكن زيادتها، إذا اتخذت الإجراءات المناسبة لتشجيع الزواج ودعمه. وأن تقديم الدعم المادي يمكن أن يساعد في الإقبال على الزواج.

٢) إن تزايد الاتجاه نحو الزواج من المطلقات والأرامل يؤكد إمكانية تحقيق ما طالبت به السياسة السكانية من ضرورة اتخاذ مختلف الإجراءات التي تشجع على الزواج من المطلقات والأرامل.

٣) أظهرت الدراسة الحاجة الملحة لتطوير حملات التوعية بالأخطار التي يمكن أن تنجم عن زواج الأقارب، ولاسيما الأقارب من الدرجة الأولى.

٤) إن تأمين مساكن مناسبة للأسر الزواجية حديثة التكوين يشكل أحد أهم عوامل التشجيع على الزواج.

٥) أظهرت الدراسة الحاجة الملحة لإجراء دراسات ميدانية معمقة لمعرفة العوامل المحددة للطلاق في المجتمع القطري، ولاسيما علاقة الطلاق بفارق العمر والمستوى التعليمي بين الزوجين، وكذلك لمعرفة أسباب التزايد الكبير في حالات الطلاق قبل الدخول.

٦) وبوجه عام، لابد من التشدد في إجراءات الطلاق والتوسع في الحملات التي تهدف للتوعية باعتبار الطلاق "أبغض الحلال عند الله" ، وألا يتم اللجوء إليه إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على تماسك الأسرة.

٢) وثيقة إدماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية في دولة قطر:

أعدت اللجنة الدائمة للسكان وثيقة حول إدماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية في دولة قطر، وقد تم عرض الوثيقة في المنتدى الدولي الثالث للهجرة والتنمية المنعقد في اليونان خلال الفترة ٢-٥ نوفمبر ٢٠٠٩م. وهدفت الوثيقة إلى التأكيد على الدور الإيجابي للعمالة الوافدة في تنمية المجتمع القطري ومجتمعاتها الأصلية، مما سيدعم الشراكة والتعاون في مجالات التنمية. وقد حددت الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر لاستمرار هذا الدور التنموي من خلال معاينة التشريعات التي تلم بمختلف جوانب تواجد العمالة الوافدة في دولة قطر، والسياسات الهادفة إلى حماية حقوق ومشاركة هذه العمالة، ومناقشة بعض التحديات المستقبلية التي سيواجهها المجتمع القطري نتيجة للنمو السريع لحجم العمالة الوافدة إليه مستقبلاً.

وخلصت الوثيقة إلى أن دولة قطر قد حققت في العقود الأخيرة جملة من الإنجازات في الإدارة الإيجابية لتدفق وتواجد العمالة الوافدة. وأبرز هذه الإنجازات كان تثبيتها للإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم مراحل استقدام الأجانب، وإدماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية. وقد حققت الدولة بذلك العديد من المكاسب للمجتمع القطري وللمجتمعات الأصلية لهذه العمالة.

إن عملية إدماج السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة ضمن الاستراتيجيات التنموية في دولة قطر هي عملية متواصلة ومتجددة، تسترشد أثناءها الجهات المعنية في الدولة بمصالح جميع الأطراف المشاركة في العملية التنموية: الإدارة الحكومية، والقطاع العام، وأصحاب العمل في القطاع الخاص، والعاملون في النشاطات الاقتصادية المختلفة سواء أكانوا من المواطنين القطريين أم من المقيمين الوافدين من بلدان العالم الأخرى.

وإذا كانت المرحلة السابقة قد عرفت العديد من الإنجازات، فإن المستقبل سيطرح عدداً من التحديات التي ينبغي التعامل معها لتأكيد هذه الإنجازات والعمل على الحد من المعوقات، ومن أهم هذه التحديات مايلي:

١) ضمان التطبيق الصارم والفعال لمختلف القوانين والمعاهدات التي سنتها وشرعتها دولة قطر، وكذلك تلك التي وافقت عليها دولياً.

٢) العمل على إيجاد أساليب عمل تشترك فيها مختلف المؤسسات الحكومية التي تشرف على إدارة قضايا العمالة الوافدة في قطر، وتوسيع رقعة هذه الشراكة كذلك إلى الهيئات غير الحكومية والأهلية، وذلك لأن قضايا العمالة الوافدة هي قضايا إدارية واجتماعية واقتصادية في الوقت نفسه. وبالتالي، فهي تستدعي مشاركة مختلف مكونات المجتمع، ولاسيما منظمات المجتمع المدني في تدارسها والبحث عن حلول مشتركة لتلك القضايا التي تهم المجتمع.

٣) التوفيق بين التواجد المكثف للعمالة الوافدة وبناء مجتمع متماسك يساهم الجميع في ارتقائه وازدهاره.

٤) تبني سياسة جديدة تجاه عملية الاستقدام تعمل على تشجيع الهجرات الدائرية التي تتيح الفرصة أمام العديد من الأفراد داخل الوطن الواحد أو حتى المدينة الواحدة للتناوب على فرص العمل التي يتيحها سوق العمل القطري، وذلك لشمولية الاستفادة من العمل في الخارج لأكبر عدد من الأفراد داخل الوطن الواحد.

٣) قاعدة البيانات السكانية:

تشارك اللجنة الدائمة للسكان ضمن الفريق المختص بمشروع "قطر لتبادل المعلومات" الذي يضم الأمانة العامة للتخطيط التنموي وجهاز الإحصاء. وقد أعدت اللجنة قائمة بالمؤشرات السكانية، تغطي كل المجالات الحيوية للمجتمع، لاسيما ما يتعلق منها بالمسائل السكانية. وما يميز قاعدة البيانات هذه أنها لا تكتفي بجمع المعطيات لسنة ما، بل تسعى إلى تغطية أية ظاهرة عبر تطورها الزمني، وذلك من خلال بناء سلاسل زمنية لكل مؤشر لاستنباط مستويات النمو وتحولات الظاهرة عبر الزمن، مما يوفر للباحثين مرجعية موثوقة حول الإسقاطات السكانية، ويسهل عملية التخطيط المستقبلي.

والجدير بالذكر أن إنجاز هذه القاعدة سوف يساعد الباحثين في شؤون السكان للحصول على البيانات الدقيقة والمتخصصة، والتي توحد المفاهيم الأساسية للبيانات. كما تشكل أداة تحليلية موثوقة لمختلف المعلومات والبيانات الواردة من المصادر الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة.

رابعـاً :
تنظيـــــم المـؤتمـــرات

١) المؤتمر العربي للسكان والتنمية : الواقع والآفاق :

بمناسبة مرور ١٥ عاما على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD@15)، واستجابة لأهمية هذه المرحلة وحساسيتها بالنسبة لقضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية، انعقد "المؤتمر العربي للسكان والتنمية: الواقع والآفاق" خلال الفترة الواقعة بين ١٨ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩.

وقد نُظم هذا المؤتمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وشارك فى المؤتمر رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان فى الدول العربية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، فضلاً عن نخبة من الخبراء العرب والدوليين المعنيين بقضايا السكان والتنمية فى المنطقة. وراجع هؤلاء الخبراء مجموعة متكاملة من قضايا السكان والتنمية بالتحليل العلمي والعرض والنقاش الموضوعي للإنجازات والتحديات والدروس المستفادة بعد مضي ١٥ عاماً على مؤتمر القاهرة.

وقد هدف المؤتمر إلى:

- استطلاع وتشخيص اتجاهات وتباينات النمو السكاني في مختلف البلدان العربية وعوامله الديموغرافية، وإبراز انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أولويات الدول واحتياجاتها التنموية.
- مراجعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للوقوف على عوامله، ومعوقاته، وتقديم بعض الرؤى للمرحلة المقبلة، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية، ومنها: محاربة الفقر، وقضايا الشباب في ظل الفرص المتاحة والتحديات التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم، إضافة إلى أمراض ووفيات الأمهات.
- رصد وتشخيص مراحل التحول الديمغرافى فى البلدان العربية وتقييمها من منظور الابتعاد أو الاقتراب من النافذة (الفرصة) الديموغرافية وفق مؤشرات وأولويات محددة وطنياً وإقليمياً، ومراجعة الأسباب والمعوقات واستخلاص الدروس

المستفادة من التجارب الناجحة، وتقديم الرؤى لتوظيف الفرصة الديموغرافية، والتركيز على السياسات المتبعة وتقييمها للتعرف على الفجوات ومواطن الضعف والقوة للاسترشاد بها وطنياً وإقليمياً.



وقد أوصى المؤتمر بما يلي:

١- الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية

١) حث الدول العربية على الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة الإنجابية المواكب لدورة الحياة، وتجنيب الإناث الزواج والحمل والإنجاب المبكر، وتوفير المعلومات والخدمات بنوعية جيدة، لتمكن الأزواج في كافة المناطق من اتخاذ القرارات الإنجابية المناسبة والمبنية على المعرفة الصحيحة، وممارسة حقوقهم في الحصول على الخدمات بنوعية جيدة دون أية معوقات مالية أو ثقافية أو مؤسسية أو غيرها.

٢) دعوة الحكومات العربية إلى إيلاء اهتمام خاص ومكثف بالصحة الإنجابية للمراهقين والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر الصحية، ولاسيما مخاطر مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا، وذلك بتلبية احتياجاتهم المعرفية والخدماتية من خلال المشاريع المباشرة، ومن خلال تعزيز وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٣) تبني تدابير وقائية وعلاجية للارتقاء بصحة الأطفال، والحد من مراضة ووفيات الأمهات وتجنيبهن المخاطر، وذلك بتطوير الخدمات والنظم الصحية بما في ذلك توفير خدمات تنظيم الأسرة والبنية التحتية الداعمة وتعديل السلوكيات الإنجابية للحد من مخاطر المراضة والوفاة.

٤) دعم البحث العلمي والدراسات في مختلف مجالات الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية بما فيها وفيات الأطفال والأمهات.

٥) تكثيف البرامج الإعلامية والإرشادية والتوعية السكانية من أجل تحسين الصحة الإنجابية وتغيير السلوك الإنجابي.

٢- النوع الاجتماعي وتمكين المرأة

١) دعوة الحكومات العربية إلى إدماج آليات تحقيق بعد النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وإلغاء جميع أشكال التمييز ضدها في الاستراتيجيات والخطط التنموية الكلية والقطاعية، ولاسيما تكافؤ فرصها في التعليم والحصول على الخدمات الصحية والتشغيل وإدارة الموارد واستقلالية القرار المالي، وحث الحكومات على تفعيل القرارات والتشريعات التي توسع نطاق مشاركة المرأة بالقرار السياسي والتشريعي.

٢) تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص المتكافئة للحراك المهني والإداري والتنفيذي والسياسي، لاسيما على المستويات العليا، ومواجهة كافة العقبات القانونية والثقافية التي تحول دون ذلك.

٣) اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لنشر وتفعيل المعايير والإجراءات الوطنية

والدولية المعنية بمواجهة العنف ضد المرأة.

٤) وضع الآليات والتدابير لتنمية قدرات العاملين في مجال حماية حقوق المرأة وتمكينها مؤسسياً من أجل الارتقاء بنوعية أدائهم لتحقيق أفضل النتائج على أرض الواقع.

٥) التأكيد على حق ذوي الإعاقات من النساء في التشغيل والتأهيل وتوفير الخدمات.

٣- تمكين الشباب وتوسيع خياراتهم في المشاركة

١) دعوة الدول إلى إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج وزيادة الاستثمارات في مشروعات الشباب في مجالات التعليم والتدريب وبناء القدرات، وفي مجال الحماية من المخاطر الصحية مع التركيز على الفئات المهمشة والأكثر عرضة للإيدز والمخدرات، وفي المشاركة المجتمعية وإتاحة الفرص المتكافئة للتشغيل والإنتاج والمشاركة السياسية ووضع أنظمة متابعة وتقييم وتطوير للاستراتيجيات.

٢) دعوة الحكومات العربية إلى دعم وتطوير قدراتها الوطنية لتنمية رأسمالها البشري الشبابي، معرفياً ومهارياً، وتوسيع خيارات مشاركتهم الاقتصادية والسياسية، وأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إدماج قضايا السكان في السياسات والخطط التنموية الكلية والقطاعية وضمان التكامل بينهما.

٣) إجراء مسوح وبحوث حول مختلف أبعاد الشباب وبحوث نوعية على مستوى الدول العربية حول القيم الشبابية لرصد التحولات في هذا المجال.

٤) إدماج السياسات والقضايا الشبابية في السياسات والاستراتيجيات التنموية الوطنية، بما في ذلك تنمية القدرات المؤسسية الحكومية والأهلية لتكون أكثر استجابة لمتطلبات مشاركة الشباب بقراراتها ونشاطاتها.

٤- الهجرة الداخلية والدولية والتنمية

١) دعم وتطوير نظم وآليات توفير المعلومات الكمية والنوعية حول مختلف أبعاد

الهجرة الدولية لتسهم في معالجة الفجوة المعلوماتية، وإعداد سياسات إقليمية ووطنية، ومؤشرات متابعة وتقييم لهذه السياسات، ورصد المستجدات في ظاهرة الهجرة.

٢) تفعيل أدوار المؤسسات البحثية في الدول العربية في مجال البحوث والدراسات المعنية بالهجرة الدولية، ولاسيما تلك الهادفة إلى تعظيم الفائدة من الهجرة، والحد من سلبياتها، وتوظيفها، لتعزيز التكامل بين أسواق العمل العربية.

٣) تعزيز السياسات الوطنية متعددة القطاعات، والشراكة مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية والجاليات المهاجرة، وتوفير الدعم الفني للمؤسسات الحكومية المعنية بصياغة السياسات الوطنية وتنسيق التنفيذ والمتابعة معها، وتفعيل السياسات الوطنية والعربية الهادفة إلى تعظيم الفائدة من مردود الهجرة بالتركيز على التوظيفات التنموية لتحويلات المهاجرين وللكفاءات المهاجرة وتلك الرامية إلى توسيع القدرات التنافسية للعمالة العربية على الساحة الدولية.

٤) تكثيف فرص الحوار والشراكة بين دول الإرسال ودول الاستقبال لتيسير تنقل العمالة بما يستجيب لحاجيات كلا الطرفين، وللحد من الهجرة غير النظامية، ومكافحة شبكات المتاجرة بالمهاجرين، ولتعظيم الفائدة المتبادلة من حراك وتنقل العمالة في ضوء التحولات القائمة والمتوقعة في المجالات الاقتصادية والديموغرافية.

٥) وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتقوية أواصر العلاقة بين المهاجرين العرب وبلدانهم مما يعود بالنفع على كافة الأطراف وزيادة الإسهام في نقل التقنية وتعزيز الاستثمار في الدول العربية.

٦) دعوة جامعة الدول العربية لتنسيق الجهود وتشكيل فريق عمل يضم الخبراء ومتخذي القرارات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة لإعداد خطة عمل تتبناها الجامعة لبلورة سياسات التوظيف التنموي للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية.

٧) العمل على معالجة الخلل في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تعظيم جهود التنمية البشرية (تعليماً وتدريباً وتأهيلاً)، وزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، ورفع القيود أمام تنقل العمالة الخليجية بين دول المجلس، ووضع ضوابط أمام استقدام وتشغيل العمالة الأجنبية مع إعطاء أولوية التشغيل للعمالة العربية.

٨) العمل على وضع السياسات والاستراتيجيات للحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، ولاسيما بين الشباب.

٩) حث الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية على معالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة القسرية، وتوفير الخدمات والحماية للمهجرين.

٥- المسنون

١) الدعوة إلى إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بأوضاع المسنين وظروف معيشتهم الاجتماعية والصحية، بما فيها النفسية، والتركيز على دورهم ومشاركتهم لتعظيم الاستفادة من خبراتهم المتراكمة.

٢) العمل على إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتقديم الدعم والرعاية لهم.

٦- الآليات: الشراكة والتطوير المؤسسي وبناء القدرات

١) دعوة الدول لدعم القدرات المؤسسية والبشرية والتشريعية للمجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية مالياً وفنياً، لتمكينها من القيام بأدوار أكثر فاعلية، ودعوة الدول التي لا توجد فيها مؤسسات خاصة بالعمل السكاني إلى سرعة المبادرة بإنشائها.

٢) دعوة جامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى ذات العلاقة، للمبادرة بإعداد خطط وبرامج لتطوير قدرات المجالس واللجان والمؤسسات ومن في حكمها والنهوض بدورها، وتقديم الدعم اللازم للدول التي تخطط لإنشاء هذه المؤسسات أو الهيئات.

٣) دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتنظيم لقاء إقليمي بعد سنتين للتقييم المرحلي لاستراتيجيات ومنهجيات بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٤، وتشكيل لجنة تضم الجهات الثلاث المذكورة واللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر لمتابعة توصيات إعلان الدوحة.

٤) دعوة الجامعة العربية لجميع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال السكان والتنمية للقيام بالمزيد من التنسيق على المستوى الإقليمي من أجل تخطيط وإعداد مبادرات إقليمية مشتركة، ومن أجل تعبئة الموارد وتعظيم توظيفها، والعمل على عقد اجتماعات فنية دورية متخصصة بالقضايا السكانية ذات الأولوية.

٥) تطوير الشراكة بين الأطراف العاملة في قضايا السكان على المستوى العربي والمحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة.

٦) تفعيل التعاون بين البلدان العربية وتشجيع تبادل الخبرات بينها.

٧) دعوة الدول والمنظمات للعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لمساعدة الدول العربية على تحقيق أهداف برنامج العمل السكاني.

٨) حث الدول على توفير الموارد المالية المطلوبة لتحقيق أهداف برنامج العمل السكاني لتفادي الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية، ولاسيما على الفئات الأكثر احتياجا.

٧- البيانات والمعلومات والبحث والتطوير

١) دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا إلى تحديث قواعد البيانات والمعلومات الإقليمية المتعلقة بمختلف أبعاد وقضايا السكان والتنمية وصحة الأسرة في المنطقة، ونشرها وإتاحتها للباحثين ومتخذي القرار.

٢) دعوة الدول إلى التوسع في توفير البيانات السكانية والبيانات ذات العلاقة من خلال تنفيذ عمليات البحوث الميدانية وجمع البيانات والتحليل المعمق، الكمي والنوعي، وإجراء الدراسات المقارنة بين الدول، من أجل تفعيل توظيف النتائج

والخبرة المتراكمة والممارسات الجيدة ولتطوير وتحديث السياسات والبرامج ومتابعتها وتقييمها.

٣) دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية والإقليمية الى التوسع في دعم بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالات البحث وجمع المعلومات من خلال التعدادات السكانية والمسوح المتخصصة بالعينة بقضايا السكان، كالشباب والمرأة والطفولة والإعاقة ... إلخ، وبناء القدرات في مجال التحليل المعمق والتحليل الموجه للسياسات واستخدام البرمجيات والأساليب الكمية.

٤) توفير المعلومات والبيانات حول الشباب من خلال البحوث والدراسات العلمية المتخصصة من أجل استشراف المستقبل.

٥) التنسيق بين الدول العربية في مسوحات الشباب وإعداد مؤشراتها المتفق عليها لأغراض المقارنة، والاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

٦) دعوة الدول العربية وجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وطنياً وعربياً، وتوفير الدعم اللازم لتفعيل أدوارها في تحقيق الأهداف السكانية والأهداف التنموية للألفية.

٨- الإعلام

وضع استراتيجيات للإعلام السكاني الهادف، ونشر المعرفة السكانية الدقيقة، وتدعيم الاتجاهات والقيم المواتية لتحقيق الأهداف السكانية.

٢) مؤتمر السياسة السكانية في دولة قطر: نحو آليات فعالة للتطبيق

تحت رعاية معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، نظمت اللجنة الدائمة للسكان "مؤتمر السياسة السكانية: نحو آليات فعالة للتطبيق" يومي ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، تم فيه إشهار السياسة السكانية لدولة قطر. وقد شارك في المؤتمر مسؤولون من مختلف المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية، والمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية، وعدد من القائمين على تنفيذ السياسة السكانية المطبقة في بعض الدول العربية، وغيرهم من ممثلي الفعاليات الرسمية والأهلية المحلية والعربية والدولية.

من مؤتمر السياسة السكانية



وهدف المؤتمر إلى:

١) التعريف بالمراحل التي مرت بها عملية إعداد السياسة السكانية والبرامج والخطط والآليات التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان من أجل تنفيذها.

٢) مراجعة نماذج من التجارب السابقة في تطبيق السياسات السكانية في بعض البلدان العربية والصديقة للاستفادة من دروسها، وذلك من خلال الأخذ بجوانبها الإيجابية وتفادي الأخطاء والعثرات التي وقعت فيها، بما يسهم في تطبيق سياسة سكانية ناجحة في دولة قطر.

٣) التوصل إلى أفضل السبل وأنجعها لترجمة وثيقة السياسة السكانية إلى واقع عملي ترعاه وتدعمه الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية في الدولة.

٤) تحديد المسؤوليات المناطة بكل جهة من الجهات المعنية بتطبيق السياسة السكانية لدولة قطر، والاتفاق على الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذ هذه السياسة.

وقد تم التركيز في الكلمات والمداخلات التي قدمت في المؤتمر على النقاط التالية كشروط لنجاح السياسة السكانية:

- وجود إرادة سياسية واضحة.
- وجود منظومة تشريعية وقانونية مواتية.
- وجود مؤسسات متخصصة وفاعلة.
- التفاف وطني داعم، وأن تكون خيارات الناس حرة وليست اجبارية.
- الشراكة الحقيقية مع جميع الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.
- التنسيق الإقليمي في السياسات السكانية، لاسيما ما يتصل منها بمسائل الهجرة والعمالة، وبخاصة بين البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة.
- التنسيق بين القطاعات وداخل كل قطاع، وتعزيز وتطوير النقاش حول السياسات

السكانية من أجل إقناع المجتمع، ولاسيما قادة الرأي، بذلك عبر حجج قوية وواضحة ومدعمة بالبيانات والتجارب.

- مساندة المنظمات الدولية للدول في تنفيذ سياساتها السكانية وتقديم الدعم والمشورة.
- وضع جدول زمني لتنفيذ كل هدف، ووضع معايير لقياس مدى التقدم المحرز في كل هدف، والعمل على معرفة الأهداف التي تم تحقيقها وتلك التي مازالت بحاجة إلى إنجاز وحجم المنجز وحجم المطلوب إنجازه.

خامساً :

التعاون الإقليمي والعربي والدولي

١) التعاون الإقليمي:

تساهم اللجنة الدائمة للسكان بفاعلية في دعم العمل الخليجي المشترك، وذلك من خلال لجنة السياسات السكانية المكونة من جميع دول المجلس وتحت إشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون. وقد شاركت اللجنة خلال عام ٢٠٠٨ في اثنين من اجتماعات لجنة السياسات السكانية المذكورة. كما تمت خلال هذا العام مناقشة الاستراتيجية السكانية الخليجية، واقتراح الإجراءات المناسبة لتنفيذ بعض أهدافها. وبتكليف من لجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها الخامس بتاريخ ٣-٤ مايو ٢٠٠٩، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بإعداد غايات ومسارات وآليات تنفيذ محور البيئة ضمن الاستراتيجية السكانية الخليجية. وتجدر الإشارة هنا أن لجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى وضع سياسات سكانية موحدة لدول المجلس، وتنسيق الجهود في المجال السكاني، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين دول المجلس.

٢) التعاون العربي:

تساهم اللجنة الدائمة للسكان في تعزيز العمل السكاني العربي المشترك، وذلك من خلال اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً. وخلال عام ٢٠٠٩ شاركت اللجنة الدائمة للسكان في اجتماع الخبراء الأول لمتابعة توصيات إعلان الدوحة للسكان والتنمية الذي نظمته إدارة السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية في القاهرة، خلال الفترة ٢٠-٢٢ ديسمبر. وقد خصص الاجتماع لمناقشة آليات تنفيذ توصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية الذي نظمته اللجنة الدائمة للسكان في مايو ٢٠٠٩.

من اجتماع الخبراء الأول لمتابعة توصيات إعلان الدوحة للسكان والتنمية



وكانت اللجنة قد شاركت مؤخراً في اجتماع عقدته إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية ضم مسؤولين وخبراء للتنسيق حول المشاركة العربية في المنتدى العالمي الدولي الثالث للهجرة والتنمية، والذي انعقد خلال الفترة ٢-٥ نوفمبر ٢٠٠٩ في أثينا باليونان. وقدم ممثل اللجنة عرضاً حول أوضاع العمالة الوافدة في دولة قطر، كما شاركت اللجنة في صياغة رؤية المجموعة العربية للقضايا المطروحة على المنتدى. وشاركت اللجنة في الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين والخبراء المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠٩.

٣) التعـــاون الدولي:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الدورة الثانية والأربعين للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وذلك في مدينة نيويورك خلال الفترة من ٣٠ مارس-٣ إبريل ٢٠٠٩م. وكان موضوع الدورة "إسهام برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية". وأكدت دولة قطر ممثلة باللجنة الدائمة للسكان في كلمتها أمام الدورة

على أن الدولة تولي العنصر البشري في مشروعها المتواصل أهمية كبيرة لبناء مجتمع متطور ومتماسك، مشيرة الى أن الواقع السكاني الخاص للدولة يؤثر تأثيراً مباشراً على مشروعها المجتمعي والحضاري مما يجعل العامل السكاني في طليعة اهتمام السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها مؤسسات الدولة.

وشاركت اللجنة كذلك ضمن وفد ضم في عضويته مسؤولين من وزارة العمل ووزارة الداخلية في المنتدى العالمي الثالث للهجرة والتنمية الذي انعقد في مدينة أثينا خلال الفترة ٢-٥ نوفمبر ٢٠٠٩. وقد قدمت اللجنة الدائمة للسكان في هذا المنتدى بالتنسيق مع وزارة العمل ورقة تناولت سياسة دولة قطر تجاه إدماج قضايا العمالة الوافدة ضمن سياساتها واستراتيجياتها التنموية. كما شاركت في الاجتماعات العربية التي تمت على هامش المؤتمر وهدفت إلى التنسيق العربي المشترك تجاه القضايا المطروحة على المؤتمر.

كما تم في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩، وعلى هامش مؤتمر إشهار السياسة السكانية لدولة قطر ، التوقيع على خطة العمل بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعد هذا التعاون امتداداً للاتفاقية التي وقعها الطرفان عام ٢٠٠٥، بحيث تتوافق خطة العمل الجديدة مع المستجدات، ولاسيما البدء في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية. وتهدف خطة العمل إلى التعاون بين الطرفين في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية على المستويين الكلي والقطاعي، وتعديل خطط القطاعات والوزارات المعنية بالسكان بتضمينها غايات وأهداف السياسة السكانية، وإقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني، وتعزيز أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال السياسة السكانية. كما تهدف إلى متابعة إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات حديثة وموثوق بها ويمكن مقارنتها دولياً، والمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والكادر الوطني في دولة قطر عن طريق نقل المعرفة من خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان وفريق الدعم الفني، والتعليم عن بعد المدعوم بإمكانات عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل والمنح الدراسية واستضافة الباحثين في مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادساً :

التـوعيـــة والإعـــلام

١) تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية:

دشنت اللجنة الدائمة للسكان في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩ موقعها الإلكتروني المطور على الشبكة العنكبوتية (www.ppc.gov.qa). ويهدف موقع اللجنة إلى نشر المعلومات والدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا السكانية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدولة بحيث يستفيد منها المتصفحون للموقع.

ويشمل الموقع الجديد المواضيع الأساسية للجنة الدائمة للسكان: تعريف باللجنة ورسالتها ورؤيتها وأهدافها وإنجازاتها، وتعريف بالمكتب الفني، ونبذة عن السياسات السكانية، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية. كما يشتمل الموقع على إصدارات اللجنة الدائمة للسكان التي تناولت محاور السياسة السكانية في دولة قطر، وسلسلة دراسات سكانية، ونشرة سكان، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المتجددة التي تتعلق بنشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني.



الصفحة الرئيسية لموقع اللجنة الدائمة للسكان على الشبكة العنكبوتية

٢) نشـرة سـكان:

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠٠٩ أربعة أعداد من نشرتها الفصلية "سكان"، وقد قدم الأعداد سعادة رئيس اللجنة الدائمة للسكان، الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني. واحتوت الأعداد على العديد من الموضوعات السكانية، بالإضافة إلى أخبار اللجنة المختلفة. ويأتي صدور نشرة "سكان" ضمن الخطة الإعلامية للجنة التي تسعى إلى نشر الثقافة السكانية، والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة، والتعريف بالسياسة السكانية التي تم إقرارها وإشهارها، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر.

غلاف العدد (٦) من نشرة سكان



اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

سكان

من أجل حياة أفضل

نشرة فصلية تصدرها اللجنة الدائمة للسكان

العدد (٦) ذوالحجة ١٤٣٠ - ديسمبر ٢٠٠٩ No. (6) December 2008

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا العدد من نشرة «سكان» الذي يصدر بعد انطلاق فعاليات تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر.

فبعد إعداد دام قرابة أربعة أعوام، أبصرت السياسة السكانية النور الذي نأمل أن يجلب معه الخير والعزة والازدهار والتقدم لمجتمعنا الذي يسعى بكافة السبل لتمكين أبنائه من امتلاك مستقبلهم والوصول بدولة قطر إلى موقع متقدم جديد كترجمة لجملة المؤشرات التنموية التي صنفت قطر على أساسها في المرتبة ٣٣ بين ١٨٢ من دول العالم وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩.

وكما هو معلوم، فقد استمدت السياسة السكانية مبادئها ومنطلقاتها الأساسية من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وتنفذ في إطار الاستراتيجية الوطنية التي تشكل البيئة الحاضنة لها. وبناءً عليه، تشتمل السياسة السكانية على مجموعة من الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان كما ونوعاً، بما يتلاءم مع حاجات المجتمع القطري ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه.

ومهما قيل في أهمية السياسة السكانية لدولة قطر والجهود الجبارة التي بذلت في سبيل إعدادها، إلا أننا نعتقد أن العبرة في نجاحها تكمن في التطبيق الفعال لبرنامج العمل الشامل الذي طرحته وللخطط الجزئية المتعلقة بكل قطاع من قطاعات المجتمع القطري، فالتحدي الأكبر هو في نقل الفكرة من ساحة الممكن إلى

اقرأ في هذا العدد

- مؤتمر «السياسة السكانية في دولة قطر: نحو آليات فعالة للتطبيق».
- كلمة سعادة رئيس اللجنة في مؤتمر السياسة السكانية.
- السياسة السكانية من الانطلاقة إلى التطبيق.
- مواصلة التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تدشين الشعار الجديد للجنة وموقعها الإليكتروني المطور.

ساحة الفعل الحقيقي، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود، كل الجهود، في سبيل تنفيذ السياسة السكانية ومتابعة التقدم الذي يتم إحرازه والمعوقات التي تعترض سبيل هذا التقدم.

وفي هذا السياق، لا بد من التنويه إلى أن اللجنة الدائمة للسكان قامت على هامش مؤتمر السياسة السكانية في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ بتوقيع برنامج عمل اتفاقية التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ممثلاً بسعادة المدير الإقليمي للصندوق، الدكتور حافظ شقير، حيث يعمل الصندوق بموجب هذه الاتفاقية على توفير الدعم الفني متعدد القطاعات، إضافة إلى وضع برنامج العمل المناسب لآليات متابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر على المدى القريب والبعيد نسبياً.

وختاماً، نود التأكيد على أننا ننظر للسياسة السكانية لدولة قطر، كنظرتنا للسياسة السكانية في أي بلد كان، بأنها وطنية الفكرة والأهداف التي يمكن أن تصوب في الواقع من خلال التطبيق الفعلي والعمل الدؤوب لتنفيذ برنامجها وخطط عملها، بما يضمن مستقبلاً أفضل لأبنائها.

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

٣) مطوية تعريفية باللجنة الدائمة للسكان

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان مطوية تعريفية باللجنة ورؤيتها ورسالتها ومهامها ومكتبها الفني ونقاط ارتكاز السياسة السكانية، وذلك بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية. ويأتي صدور هذه المطوية بهدف مواكبة المستجدات في مهام اللجنة ونشاطها، وإعطاء المواطنين والمقيمين نبذة تعريفية عن اللجنة وأعمالها المختلفة.

غلاف المطوية التعريفية باللجنة الدائمة للسكان





اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee

Annual Report 2009

The Permanent Population Committee
Annual Report 2009

January 2010 - Muharram 1431

Contents	Pages
Introduction	*5*
Section I Committee Achievements in 2009	*7*
Section II Population Policy	*11*
Section III Elaboration of Studies, Reports and Population Database ...	*27*
Section IV Organization of Workshops and Training Courses	*43*
Section V Regional, Arab and International Cooperation	*57*
Section VI Awareness and Media	*63*

Introduction

It gives me pleasure to present the Permanent Population Committee's annual report to government agencies and non-governmental organizations, as well as to researchers, specialists, and other readers interested in population issues. The 2009 annual report covers the following:

- Brief analysis of the achievements of the Committee during the year of 2009.
- Overview of the goals and objectives of the Population Policy, following the Council of Ministers approval in April 2009, and its official public declaration in October of the same reported year.
- Committee's participating role in establishment of a population database for the State of Qatar. Summary of the studies prepared by the Committee Technical Bureau during 2009 as part of the "Population Studies" series, and of the most significant reports prepared by the Committee for the Arab, Regional and International conferences.
- Outline of the goals and recommendations of conferences and symposia organized by the Committee during the year of 2009, among which the most important were: "the Arab Conference on Population and Development: Facts and Perspectives" and "The State of Qatar Conference on Population Policy: Towards the Enforcement of Effective Mechanisms".
- Summary of major activities conducted by the Committee in the Arab, International and Regional Cooperation areas, such as, participation in meetings and conferences organized by Regional, Arab and International Organizations, and associated agreements and related action plans.
- Committee's Awareness Raising Actions to enhance knowledge and

improve media reporting regarding population related issues, and to propose relevant solutions and policy recommendations to challenges posed by the demographic situation in Qatar

I would like to express my gratitude and deep appreciation to all who contributed and still contribute to these distinctive achievements of the Permanent Population Committee of Qatar. In particular, experts and researchers of the Technical Bureau of the Committee, focal points of the Population Policy, who form the main link between the Committee and other relevant stakeholders, and representatives of Ministries and National Bodies of the Committee who participated in various activities. I wish them all a continued success in improving the progress of the Qatari community and its distinctiveness.

Through God, Our Source of Strength,

Hamad bin Jabor bin Jassim Al-Thani
Chairman,
The Permanent Population Committee

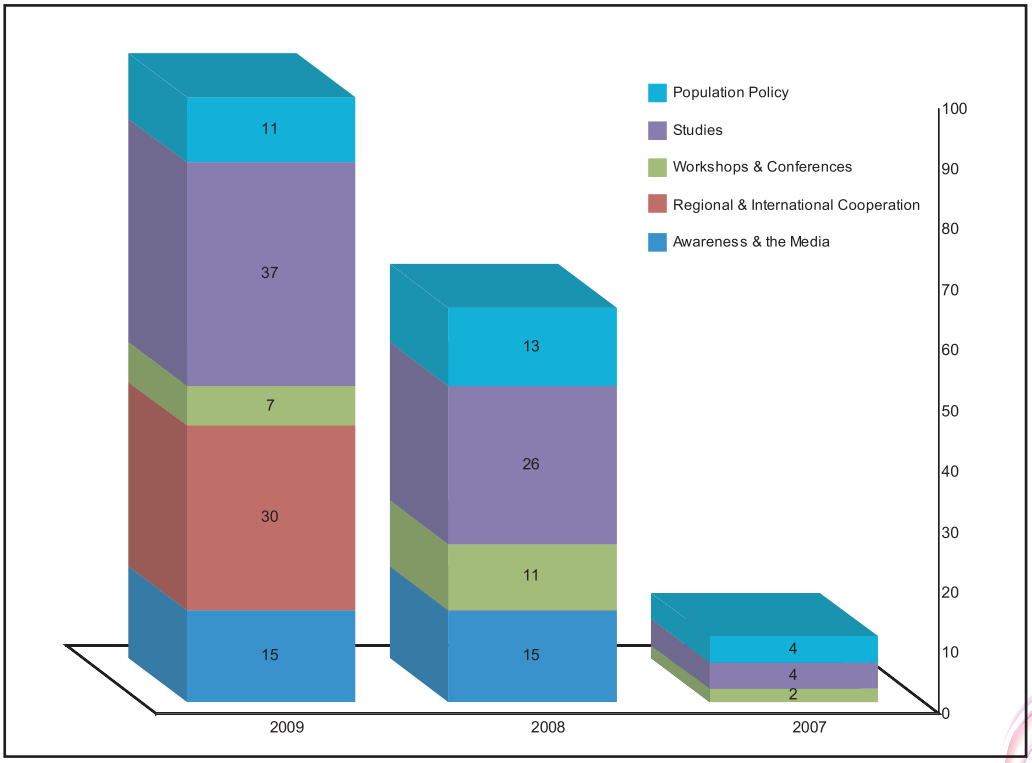
Section I :

Committee Achievements in 2009

The Permanent Population Committee accomplished many achievements during 2009. Graph 1.1 below shows the progress of projects and activities undertaken by the Committee during the past three years (2007-2009). Since 2007 the Committee's activities and projects have grown substantially.

Additional activities were added in 2008, including awareness and media projects and further studies and papers on population policy. Supplementary activities included seminars, conferences and workshops. In 2009 Committee activities increased by 30% over the 2008 level. In addition, the Committee concentrated on regional and international cooperation and increased the number of studies. One of the major achievements of 2009 was the approval of the Population Policy in its final form and the subsequent design of the action plan for its implementation.

Graph 1.1 Development of projects and activities of the Committee during the last three years (2007-2009)

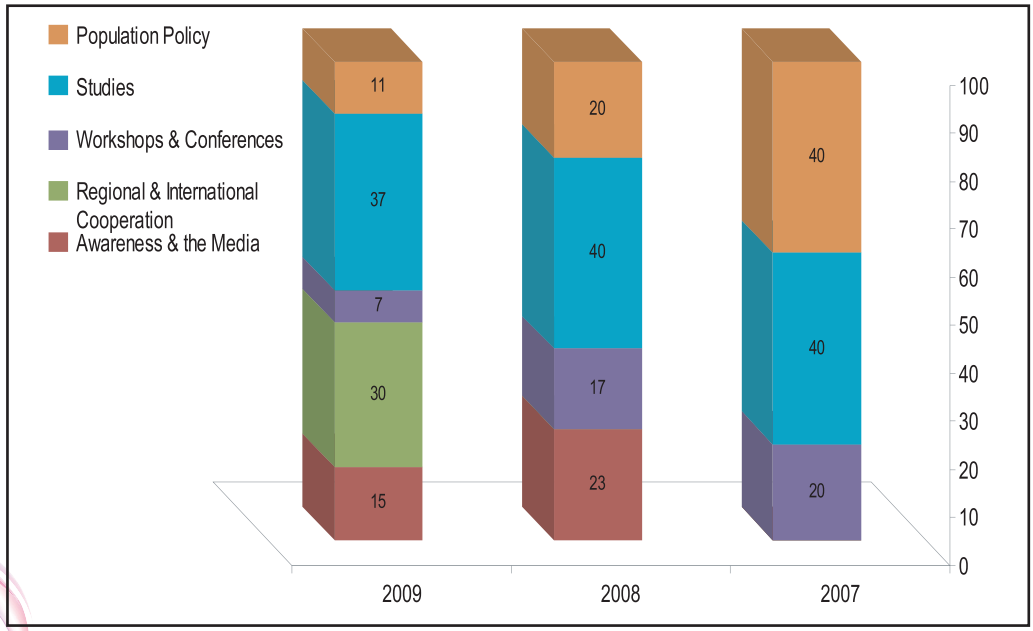


Graph 1.2 below shows the level of effort in each area of the Committee's activities during 2007-2009. It shows that both the preparation of the Population Policy and studies took about 40% of the Committee's efforts in 2007, while preparation of conferences and workshops absorbed the remaining 20 % percent. In 2008, the major activity of the Committee was the preparation of studies, which accounted for 40% of the total workload, while the rest of the time was fairly equally distributed among other Committee's tasks and responsibilities.

In 2009, the major efforts of the Committee remained concentrated on the preparation of studies, though the number of activities in the area of Regional and International Cooperation increased significantly upon the signing of the Cooperative Agreement with the United Nations Fund for Population Activities (UNFPA).

The Committee also continued to raise awareness and support through the media of the Population Policy and its action plan.

Graph 1.2 Level of Effort of the Permanent Population Committee in 2007 - 2009



Section II :
Population Policy

The Council of Ministers, after discussing the State of Qatar Population Policy document and its joint program of action, approved it, during its Fifteenth regular meeting for the year held on April 15, 2009. The Policy was officially announced at a two day Conference (20 - 21 October, 2009), under the Patronage of HE Sheikh Hamad bin Jassim bin Jabor Al-Thani, Prime Minister and Minister of Foreign Affairs.

The Population Policy began to take form during 2005 with the preparation of background studies, which addressed the determinants of the population structure and their effects on urbanization and internal migration, manpower planning, education, training and human resource development, public health and reproductive health, gender issues and women empowerment, empowerment and participation of youth, integration and participation of older persons in society, and development of a national population database and related indicators.

In 2006, background studies were discussed at a seminar, during which experts and specialists from various local, Arab and International organizations concluded that there was a need to adopt mechanisms for preparation of the Population Policy document. Consequently, in 2007, experts from the Technical Bureau of the Permanent Population Committee and other stakeholders formed a committee to draft the Population Policy. The first draft of the Policy was completed and presented for discussions at the "Workshop on National Consultations of the Population Policy" held at the end of January 2008.

Picture 2.1 Photo of the workshop to discuss the Population Policy background papers held in April 2006



The Population Policy in the State of Qatar considers the human being as the main goal of development. It is based on a set of principles derived from the Islamic Shari'a, the Community Values of the Qatari community, the Constitution of the State of Qatar, and Statements of His Highness the Emir of the State. Driven by the general framework of the population strategy of the GCC countries, the Population Policy is guided by international and regional accords ratified by the State of Qatar. The population policy of the State of Qatar ensures equal human rights for its citizens and residents: the right for everyone to live in peace and security, the right to live in safe and adequate housing and to access healthy food and clean water, the right to express his opinions while showing respect for others' views, and right to practice their own religion and private life without interference or coercion.

The primary goal of the Population Policy of Qatar is ***"to achieve a balance between population growth and sustainable development requirements', while ensuring a decent life for all in the State of Qatar, an improvement of citizens' capabilities, an expansion of their choices, and an upgrading of their level of participation in the progress of the Qatari society and norms".***

In order to achieve these objectives, a number of population themes were adopted. For each of the themes, goals and objectives that the Population Policy is looking to reach by the end of the implementation period in 2030, were identified. Goals and objectives were classified according to the following six themes:

1. Population and Manpower.
2. Education, Training and Human Resource Development.
3. Public Health and Reproductive Health.
4. Empowerment Issues.
5. Environment and Sustainable Development.
6. Database and National Indicators.

Each is viewed from a multi-dimensional perspective. This approach increased the number of areas under examination to 16 sub-themes, and the number of interim targets to more than 100 incorporating over 300 activities and procedures.

Finally, the number of stakeholders involved in the implementation surpassed 60. In this context, the Permanent Population Committee felt the need to monitor the evaluation of the progress and to measure the success within the framework of the National Development Strategy 2010-2015.

Here is the complete list of purposes and objectives of the Population Policy:

1) Population Growth:

1-1) Main Objective:

Increase the rates of the current natural growth of the national population, or at least maintain them, to achieve appropriate balance in the State's population structure.

1-2) Sub-objectives:

1-2-1) Encourage marriages of young persons and facilitate relevant procedures.

1-2-2) Address delayed marriages, especially for girls, and facilitate the marriage of divorcees and widows.

1-2-3) Reduce high divorce rate and mitigate its consequences.

1-2-4) Provide reproductive health care for Qatari of both sexes.

1-2-5) Reduce mortality rates among the population in general, and more specifically among youths.

2) Population Structure:

2.1) Main Objective:

Address the population structure to ensure an improved balance in the population's composition.

2.2) Sub-objectives:

2-2-1) Improve the gender balance.

2-2-2) Redress marriage-related imbalance proportions.

2-2-3) Enable the realization of the population social integration.

3) Urban Growth:

3-1) Main Objective:

Monitor urban growth to achieve the balanced distribution between

population and development requirements, and reduce internal migration, particularly towards the city of Doha.

3-2) Sub-objectives:

1-1-1) Strive to reduce the annual growth rate for the Greater Doha's population to half of the total population of the State.

1-1-2) Organize internal migration by effecting balanced population through the promotion of equitable distribution and sustainable development among the different regions.

1-1-3) Decentralize administrative systems and increase the participation of citizens in the management of their towns.

1-1-4) Emphasize the architectural heritage of the traditional Qatari styles and encourage the promotion of architectural trends to combine tradition and contemporary styles.

4) Housing:

4-1) Main Objective:

Solve housing problems affecting Qatari nationals and expatriates, especially for those with limited income.

4-2) Sub-objectives:

4-2-1) Promote efforts to convince citizens to change their housing attitudes and encourage them to adapt small and medium-sized accommodated housing units.

4-2-2) Develop citizens' living arrangements to accommodate changes.

4-2-3) Expand small and medium housing opportunities.

4-2-4) Suggest solutions for the problem of old and dilapidated houses.

4-2-5) Provide suitable housing for expatriates bachelors.

5) Manpower:

5-1) Main Objective:

Increase the labour participation rate of the Qatari, reduce their unemployment ratios and correct imbalances in the labour market

2-2) Sub-objectives:

5-2-1) Develop a comprehensive Qatari labour market information system to help employers and researchers achieve optimal employability of the Qatari manpower.

5-2-2) Increase the labour-market institutional coordination between the private sector and the government authorities, and review relevant legislation.

5-2-3) Develop Qatarization, employment and wages policies.

5-2-4) Achieve high and sustainable growth rates, while preserving the right of future generations to benefit from the country's wealth and natural resources.

5-2-5) Plan a balanced distribution of Qatari manpower across the various sectors and occupations.

5-2-6) Increase the Qatari female labour force participation, especially, with the increased numbers of females graduating from the tertiary education who tend to seek work.

5-2-7) Limit early retirement phenomenon, and rehabilitate Qataris to work in almost all occupations.

5-2-8) Update laws related to employees' rights, and force employers to comply with the relevant laws and regulations, ensuring workers safety together with adequate housing and leisure time.

5-2-9) Dispose of labour surplus, particularly household labour, and work to modify some of the habits requiring increased numbers of domestic workers and personal services.

6) Education:

6-1) Three Main Objectives:

6-1-1) Guarantee sound and appropriate education to all, as well as equal opportunities.

6-1-2) Develop scientific research and provide all related requirements, including teaching foreign language proficiencies, research and analysis skills, and supporting researchers and scientific institutions.

6-1-3) Develop academic curricula at all educational levels with a view to realizing compatibility between educational system's outputs and developments' needs, in general, and labour markets' needs, in particular.

6-2) Sub-objectives:

6-2-1) Establish a clear and comprehensive educational plan for all educational levels to ascertain the coordination among various stakeholders, and the correlation among levels of education.

6-2-2) Absorb the enrolment of all school-age children, and include the kindergarten level as part of the normal education process.

6-2-3) Produce a learning environment that responds to the requirements of high quality education, where quality standards are applied to all the components of the educational system.

6-2-4) Expand educational choices for students of both sexes to achieve the standards of justice and equity for all, ensuring effective participation of women in the appropriate sectors after graduation.

6-2-5) Integrate concepts of human rights in school curricula, and ascertain openness to others, as well as to sustainable development environment, and work ethics' notions.

6-2-6) Stress on scientific researches and enable students to learn about the latest scientific developments, providing them with analytical skills, appropriate conclusions, and stimulating their interest to knowledge.

6-2-7) Encourage students to enrol in applied scientific and technical disciplines, rather than concentrate on literary and humanity disciplines.

7) Training:

7-1) Main Objective:

Generalize continuous learning for all workers, either by upgrading the skills of the new entrants to the labour market, or by on-the-job rehabilitation

programs, to adjust workers qualifications to the needs of development and continuous learning obligations.

7-2) Sub-objectives:

7-2-1) Prepare a comprehensive and unified national training strategy to guide all training institutions in the State, and emphasize on the centralization of planning and the decentralization of implementation.

7-2-2) Link training programmes to worker's career paths in all sectors.

7-2-3) Focus on the on-job-training to avoid trainee leaving work during training sessions.

7-2-4) Activate the role of the private sector to finance training.

7-2-5) Provide training cadres and leaderships from among nationals.

8) Public Health:

8-1) Main Objective:

Improve the general health of the population, increase individuals' life expectancy, and ensure safe and healthy life for all members of the Qatari society; nationals and expatriates.

8-2) Sub-objectives:

8-2-1) Promote health education, focus on measures to improve caring methods, and increase awareness to preventive primary care.

8-2-2) Support the improvement of high quality child and maternity services.

8-2-3) Expand the infrastructure of the State's health services.

8-2-4) Encourage medical sciences specialisation to nationals of both sexes, and improve the quantitative and qualitative skills of health specialists.

8-2-5) Strengthen the coordination among the various entities concerned with health related matters and improve relevant supervision and monitoring.

8-2-6) Develop psychiatric care, expand mental health services, and work to change the negative perception of persons suffering from mental disorders among the members of the community.

9) Reproductive Health:

9-1) Main Objective:

Improve the reproductive health of the community in general and of women in particular.

9-2) Sub-objectives:

9-2-1) Raise awareness about reproductive health; instruct using family planning approaches; lay emphasis on the impact of early marriages, marriages between relatives, and others related.

9-2-2) Improve national capacities in reproductive health.

9-2-3) Improve post-natal maternity services and raise awareness about the importance of such services.

9-2-4) Disseminate and generalize the means of protection from sexually-related communicable diseases, including HIV (AIDS).

10) Women:

10-1) Two Main Objectives:

10-1-1) Apply religious and constitutional principles and texts emphasizing the rights of women, and promoting equality of opportunity among both sexes in selecting self educational disciplines, employment and other related areas.

10-1-2) Ensure the effective participation of women in all spheres of Qatari community life and promote relations within the family on the basis of justice and mutual respect among all its members.

10-2) Sub-objectives:

10-2-1) Fully integrate gender issues in national strategies and policies.

10-2-2) Support the participation of women in the public life.

10-2-3) Adopt policies to assist women harmonizing work and family responsibilities.

10-2-4) Change stereotypical attitudes and concepts regarding the roles and responsibilities of both women and men, providing always that they do not contradict with the provisions of the Islamic law and societal life, and the traditions of the Qatari society, and promote the positive image of women and their position within the family and the society.

10-2-5) Act to end all forms of domestic violence, protect victims of such violence, and increase the penalties against perpetrators.

10-2-6) Provide services and programmes to support women's self-employment and their contribution to development.

11) Childhood:

11-1) Main Objective:

Create an environment conducive to safe and happy childhood within the family, and in the society in general, and ensure the provision of all social, educational and health requirements for children.

11-2) Sub-objectives:

11-2-1) Preserve healthy family relationships, care for sustainability of compassion and cordial relations between spouses, and limit the incidence of family disruption.

11-2-2) Guarantee healthy growth for the children, develop their skills, ensure all children are provided with primary health care and improved emergency services.

11-2-3) Expand and improve the quality of nurseries and kindergartens.

11-2-4) Strengthen children's feelings of loyalty to the nation.

11-2-5) Conduct scientific and methodical research on childhood

characteristics, monitor factors affecting childhood, and strengthen coordination among government agencies and non-governmental organizations concerned with issues related to children.

12) Youth:

12-1) Main Objective:

Empower young people of both sexes to build their own capabilities, promote sustainable development, deepen their sense of national belonging, and develop positive relations within their communities.

12-2) Sub-objectives:

12-2-1) Strengthen youths' capacities in the fields of culture, technology and sports.

12-2-2) Nurture young generations to participate in public life.

12-2-3) Provide protection for youths and limit their exposure to unhealthy risks.

12-2-4) Develop religion awareness, and consolidate the values of nationalism, high morals, and work ethics.

12-2-5) Promote a culture of reproduction and provide youth with reproductive health programmes and services within the context of religious and cultural values of the Qatari society.

12-2-6) Develop environment awareness among youth, and raise awareness about the importance of environment conservation and protection for present and future generations.

13) The Elderly:

13-1) Main Objective:

Enable older persons to participate effectively in the social and public life.

13-2) Sub-objectives:

13-2-1) Provide an adequate pension for older persons and strive to offer

them appropriate health care and social services.

13-2-2) Urge families to help their older members, and support those who present their social dues to their elderly.

13-2-3) Establish and develop old people retirement houses and advise families to care individually for their elderly.

13-2-4) Develop the retirement and social insurance systems to cover all sectors (public, private and mixed), and guarantee a decent life for retirees, independently of their previous occupation.

13-2-5) Develop geriatric services, improve related outlets, and expand long-term, institutional or home-based, health care services.

14) The Disabled:

14-1) Two Main Objectives:

14-1-1) Empower the disabled to participate in all socio-economic activities.

14-1-2) Reduce the proportion of disability in the Qatari society.

14-2) Sub-objectives:

14-2-1) Develop the services provided for disabled, and increase the support provided for relevant caring institutions.

14-2-2) Integrate disabled persons in work occupations, and combat all forms of discrimination against them.

14-2-3) Observe the causes of the various disabilities and seek mechanisms and methods to prevent disability.

14-2-4) Reduce accidents that cause large proportion of disabilities.

15) Environment and Sustainable Development:

15-1) Main Objective:

Preserve a clean and healthy environment, rationalize the use of natural resources to protect current generation's wealth and resources from misuse, and promote appropriate sustainable development for future generation's exploitation.

15-2) Sub-objectives:

15-2-1) Raise awareness among all population groups on the importance of preserving the environment.

15-2-2) Emphasise the preservation of water resources while paying particular attention to water use rationalization.

15-2-3) Protect the population from environmental pollution caused by some industrial enterprises, particularly those close to urban centres.

15-2-4) Expand the scope of rigorous scientific studies on environmental issues.

16) National Database and Population Indicators:

16-1) Main Objective:

Develop the statistical performance, strengthen the statistical capabilities of statisticians to enable them to provide comprehensive and accurate data related to population issues, and promote awareness and interest in all population related matters.

16-2) Sub-objectives:

16-2-1) Expand demographic research and population studies.

16-2-2) Disseminate statistical data among the State users' to enable them to utilize accurate and uniform data on population issues.

16-2-3) Develop a comprehensive population database, enable researchers to have related direct access, and publish the main relevant contents on a web-based population database.

16-2-4) Strengthen the capabilities of nationals to specialize in population statistics.

The Population Policy is fully mainstreamed within the Qatar National Vision 2030 and supports the National Development Strategy 2010-2015, through which it will be implemented. The Permanent Population Committee participated in seven out of twelve working groups involved in preparation of the National Development Strategy, namely in the areas of: education and training,

healthcare, manpower, social protection, family cohesion and empowerment of women, culture and sports, and sustainable environment.

The achievement of the goals and objectives identified by the Population Policy requires the support of all the Ministries, institutions and individuals of the State. The inter-agency coordination among the focal points is to ensure all opinions are fully integrated into the Population Policy. It guarantees the implementation of the formal work program as an integral part of the National Development Strategy. It should be noted that the number of focal points is now 82 individuals, representing 46 agency stakeholders entrusted with the implementation of the Population Policy. Focal points have been assigned over 14 working groups to cover all themes of the Population Policy, which are: Population Growth, Urban Growth, Housing, Manpower, Education, Training, Health and Reproductive Health, Empowerment of Women, Youths, Old People, Environment and Sustainable Development, and Population Database. The Permanent Population Committee organized three general meetings for the focal points, and two training sessions focused on population issues. In addition, during the conference which launched the Population Policy (20 - 21 October, 2009), working groups comprised of the focal points discussed the best methods for implementation of the Population Policy work program.

Section III:
Elaboration of Studies, Reports, and Population Database

1. Population Studies Series:

The availability of objective and accurate data is one of the most important conditions for attaining Population Policy goals. The Permanent Population Committee, while preparing the policy documents, highlighted the importance of conducting a number of research studies in order to fill the gap on a number of population issues.

Therefore, the Technical Bureau of the Permanent Population Committee adopted a plan for the research studies, and initiated the "Population Studies" series. These studies are drawn upon the latest statistical data on population published by the Qatar Statistics Authority, other related bodies working on population issues in the State, and the field surveys conducted by experts and researchers of the Technical Bureau.

The aim of these series is to raise social awareness about population issues among various social strata, and to assist the State's decision makers in identifying areas of imbalance in the population structure, while assessing them from social, cultural, security and other perspectives. The series also aims at proposing possible solutions to correct imbalances of population structure and ways to address current challenges. In 2009, three studies were issued under the "Population Studies" series. The summaries of their findings and recommendations are described below:

A). Study of the Millennium Development Goals in the State of Qatar: Assessment and Prospects.

The study aimed at measuring the progress made by the State of Qatar in achieving the Millennium Development Goals (MDGs). It found that the nation has not only succeeded in making significant progress in many of the MDGs, but also prepared the foundations for achievements in other sectors and areas in recent years. These achievements were accomplished in many vital fields, improved the lives of various segments of the Qatari community and confirmed the State of Qatar commitment to move towards the community of healthy,

happy and productive people. Acknowledging that not all the Millennium Development Goals can be achieved at a similar pace, the study and analysis of their implementation indicated different levels of development among the eight MDGs goals.

It is expected that there would be various levels of growth to achieve the Millennium Development Goals by 2015 and by 2020. The disparity in achievements of these goals and prospects for future growth does not necessarily reflect the institutional deficiency but mainly the nature of the Millennium Development Goals themselves. While some of the development goals can influence development trends through specific sector programs, others are objectives that cannot be achieved without deep societal transformations. Accordingly, we can classify the Millennium Development Goals into two categories: sector specific development objectives that can be achieved through sector specific projects, which can be measured periodically, and community objectives that can be achieved only through societal shifts in the behaviour and attitudes of individuals, groups and levels of societal openness.

Qatar's economic situation and the rapid level of development resulted in the improvement in the standard of living, income levels that exceed those of most other countries. This has provided appropriate employment opportunities, and adequate nutritional levels to ensure healthy food consumption, particularly for children. It shows that the partial–achievement of the three components covered by the first objective of the Millennium Development Goals, which is the eradication of extreme poverty and hunger, was achieved.

As for the second MDG goal, which is the achievement of the universal primary education and the attainment of its basic target, that is to ensure that all boys and girls complete a full course of primary schooling by 2015, it also received full government support. The Qatar educational system currently provides universal education to all school-age children, and records show very high enrolment rates. The educational system has significantly expanded by attracting all students, especially women. The rate of women's enrolment at all levels of

education increased significantly. The educational system contributed, therefore, to the elimination of gender disparities in education, accomplishing the third MDG goal concerning the promotion of gender equality and empowerment of women.

As to the medical care and health improvements, it should be noted that Qatar greatly improved the various aspects of health of the population, especially in children care, improvement of maternal health, and the combating of many infectious diseases. As for the goal of reducing mortality of children under the age of five, the specified rate has been achieved long before the year 2015. With regard to indicators for the improvement of maternal health, the rates recorded show that the State of Qatar achieved the targets in the majority of indicators, particularly those related to the reduction of maternal mortality and access to reproductive health services. Also, the State of Qatar has been able to achieve the second target of the Millennium Development Goal of combating HIV, malaria and other communicable diseases, and will halt the spread of malaria and other major diseases by 2015.

Regarding Goal 7 of the MDGS which is to ensure environmental sustainability, the State of Qatar has achieved three targets listed under this goal. There is a significant improvement in the living conditions of people including the proportion of people who do not have continuous access to safe drinking water and sanitation services which has been reduced by a half. Qatar is fully on track to achieve significant improvement by 2020 in the living conditions of those who live in slum dwellings.

It should be noted that according to data pertaining to the last goal, which is achieved related to the global partnership for development, the State of Qatar has already achieved the five targets set forth by the United Nations. These include: 1) develop further an open, rule-based, predictable, non-discriminatory trading and financial system, 2) address the special needs of least developed countries, landlocked countries and small developing states, 3) deal comprehensively with developing countries' debt, 4) in cooperation with pharmaceutical companies,

provide access to affordable essential drugs in developing countries, and 5) in cooperation with the private sector, make available benefits of new technologies, especially information and communications. Thus we can claim that the State of Qatar contributed effectively to development issues and international partnership.

The revision of the future objectives and the Millennium Development Goals indicated that the State of Qatar attained 18 out of 22 declared and ratified targets during the last two decades.

Nevertheless, despite the success mentioned above, all goals and targets have not been achieved and may not be achieved anytime soon. Some targets, such as reducing the differences between the fifth richest and fifth poorest of the population between 1990 and 2015 may not be achieved because it requires the improvement of the life style of the fifth poorest of the society. In most cases, the disparity is a result of the long-term societal problems. In addition, raising the proportion of self-employed workers to total workers is also a long-term objective. It requires an increase of the entrepreneurial spirit among Qataris and adoption of the national labour policy to support the small and medium enterprises. Similarly, increasing participation of women in economy and politics, their share of working women in non-agricultural sector, as well as representation of women in national parliaments, are also goals that may require much more time. As all these issues are directly linked to the behavioural and attitudinal changes in the society and its institutions. The complementarities of modernity and tradition, changing status and role of women in the society, as well as other behavioural changes cannot be acquired quickly. Thus, we can say that non-achieved goals are those that require the overall modernization of the structure of society and socio-cultural relations.

Furthermore, in the study related to the Millennium Development Goals and objectives, we highlight the lack of important data, particularly in the areas related to quantification of poverty gap ratio, coverage of behavioural and attitudinal change, integration of sustainable development principles into the

Qatari policies and programs, decrease and loss of environmental resources and the results of the carbon dioxide emissions per capita of the GDP in PPP.

Although the study, analysis and examination of indicators and targets of the Millennium Development Goals show that traditional data and related statistical indicators are available for most areas of activities, our findings reveal that data for some new indicators such as the poverty gap ratio and qualitative data on new social phenomena, such as individual attitudes and behaviours towards HIV, are yet to be developed.

B). Study on the Demographic Facts and Requirements of the Economic Development in the State of Qatar:

The purpose of the study was to identify demographic facts and development in the State of Qatar through the review and analysis of a number of demographic indicators and their relation to the process of socio-economic development of the State. It focused on the main population challenges that affect the trend of sustainable development during the next two decades.

The study indicated that the population of the State of Qatar is facing a number of challenges that may affect the process of sustainable development and progress of the various areas in the State. The following challenges were highlighted by the study:

1. Population Composition Imbalances:

The population composition imbalance of the State of Qatar is due to the small size of the national population compared to that of expatriates. The latest statistics indicate a decline in the relative size of Nationals in favour of Non-Nationals. This imbalance is due to the inflow of expatriate labour, mostly males that increased the numbers of males versus females. This caused the gender ratio of females to the total population of Qatar to be (22%) at the beginning of 2009. This imbalance affects many social sectors of the State.

The employment participation rate of Nationals in the total labour force was

less than (8%), while in turn, that of the expatriates was more than (92%). The total labour force includes a large proportion of expatriates especially Asians who are mainly low wage workers.

2. Lowering the Level of Productivity

The study showed that the increase in the number of expatriate workers to the State of Qatar during the period 2000-2007 was not accompanied by a corresponding increase in the value-added. In fact, the average productivity of workers deteriorated with the relative increase of employment, reducing the rate of productivity per hour in the State of Qatar from (4.8%) during the period 1990-2000 to 1.8% . It is a much lower rate than the achievements of China (10.1%), Bahrain (5.13%), India (4.1%), and Oman (4.18%), but higher than the rate in the State of Kuwait (1.3%), Saudi Arabia (0.8%), and the United Arab Emirates (-0.1%).

The study reached a set of conclusions, among which the most important are the following:

1) The growth rate of the population of the State of Qatar, which attained 16% approximately during the period 2004-2008, was one of the highest rates in the world. It surpassed by several times the equivalent rate in developed countries (0.8%) and in developing countries (1.9%), imposing, in fact, considerable pressure upon public services and infrastructure.
2) The high rate of urbanization (urbanization index) in the State of Qatar, which exceeded 95%, was the highest in the world. The high rate of urbanization imposed great pressure on urban areas, especially in the city of Doha, where the demand for services increased and continue to increase.
3) The decrease of the crude mortality rate per thousand, which is the indicator that helped classify Qatar amongst the best countries in the world, revealed significant progress in health care in the State, and contributed to the rise of life expectancy at birth.
4) The existence of a significant imbalance in the employment structure for

the Qatari Labour Force, who mainly worked in the government sector, 44% of the total Labour Force in the public sector in 2007, but did not exceed 1% of the total workers in the private sector during the same year.

5) The unemployment rate was 2.6% for females in 2007 and higher than that of males 2%. Young people looking for a first time job made up 95% of the total unemployment, generating a problem that required the adoption of procedures and policies to ensure jobs for youth through Qatarization.

6) The significant increase of people in the service sector is an indicator of prosperity, included large numbers of marginal unskilled workers, and small numbers in the productive sectors (agricultural and industrial sectors).

7) The occupational distribution of labour activities in Qatar suffered from clear imbalances, due to high concentration of the labour force in the activities of production and services, while the proportions of professionals and technicians, who were supposed to lead the requisite transformation to achieve the desired development, were still low and did not exceed 9%, while the ratio specified by international organizations is identified within the range of 25% - 30%..

8) The great imbalance in gender distribution was in favour of males rather than females with four men for every one woman. This may shift the State of Qatar, in the short term, towards a male- dominated society, generating serious social repercussions on society that may need a closer review.

9) The construction sector, which is the largest employing sector, accounted for -37.2% of the total employment followed by the social services sector (23.7%). As for the sectors contributing to the national GDP, the Mining and Quarrying sector was the largest contributor (50%), followed by the finance, insurance and business sector with a rate of 12.3%.

10) The work performance rate decreased slowly during the first decade of

the twenty-first century (against 100% of its initial figure). This calls for the adoption of measures to raise labour productivity in all sectors of the economy.

Accordingly, the study proposed a set of recommendations among which the most important are the following:

1) Increase the proportion of professionals and technicians by expanding vocational training and technical education and upgrading graduates programs, especially for the unemployed in humanities and social disciplines.
2) Reduce Non-National manpower, especially the redundant, to address the imbalance in the population structure, and establish control of foreign labour entry, and consolidate the Qatarization plan for government jobs and some occupations of the private sector.
3) Adopt policies aimed at raising the economically active participation rate of women through the development of an appropriate relevant work environment, especially in the private sector, where the female participation rate is still significantly low.
4) Revamp the work culture among Nationals to motivate them to work in the private sector, through attractive high wages, and provision of benefits equal to those in the government sector.
5) Diversify the investment in sectors other than construction and develop legislation to channel foreign investment towards productive sectors serving the national economy.
6) Adopt the capital technology-demanding method to implement and supervise the State most development projects forming an important doorway to curb the migratory trend of expats labour, particularly for unskilled workers.
7) Accelerate the implementation procedures of the operational plan of the Population Policy of the State of Qatar, approved by the Council of Ministers during its regular meeting No. 15 of 2009.

8) Analyse the Qatar demographic variables within the context of socio-economic cooperation and integration with the GCC countries, to achieve development goals in general and Population Policy goals in particular.

C). Study on Marriage and Divorce in the State of Qatar:

The purpose of the study was to investigate the evolution of the phenomena of marriage and divorce and of its different components (e.g. Average Age at Marriage, Marriage Rates, Divorce Rates, etc.) In particular it fouses on a period of time sufficient to determine the factors that delay marriage or encourage it, and the factors that affect divorce rates, thus determining methods and procedures to help achieving the objectives of the Population Policy.

The available data on the number of marriages showed that during the period covered by the study, the number of marriages grew steadily in accordance with the increase of both Qatari and Non-Qatari population, although some years deviated from this rule. Despite the rapid increase in the number of marriage covering the total population, the high percent of change was more accentuated for non-Nationals marriages, probably as a result of pevailing economic conditions. It is well known that people accept to marry in economic recovery circumstances more than in other circumstances. It is also natural that the overall marriage rate for Qataris should be much greater than for Non-Qataris (e.g. 12 times in 1998 and 20 times in 2007 for Qataris Non-Qatari). That is expected since expatriates were about (90%) of the adult population, and males were more than three-quarters of the total.

The patterns, forms and methods of marriage differed from one society to another and from one period of time to another. In the Qatari society-marriage characteristics were related to the large proportion of population migrating from different countries and to the behaviour of Nationals belonging to a society governed by the Arab-Islamic conservative principles. This was affected, to a certain extent, by the world changes and the variety of expats, who are from several races, cultures, and religions.

The study of the characteristics of marriages in the Qatari society, found that the average age of the first marriage for nationals was nearly constant (between 26 and 27 years for males, and between 23 and 24 years for females). It also found that the age groups of spouses were close, and that the educational level of wives was higher than that of husbands (unlike many other communities). As for identified problems, the study found that the rate of consanguineous marriages was not diminishing in spite of the ongoing awareness campaigns about dangers brought by such marriages, particularly on the health of the children. The study found also that the polygamy rate did not change in the community, and the trend to marry divorced women and widows grew (a matter highlighted in the Population Policy). The study also saw an increase in the number of people in nuclear families and an emerging need to secure housing for newly formed Qatari families.

As for the issue of divorce, the study noted a steady increase in divorce cases among the Qatari society during the last two decades, where figures grew from 308 cases in 1986, to 551 in 1997, to 787 in 2004 to reach about a thousand cases in 2007. A comparison of the crude divorce rates between Qatar and other countries of the Gulf Cooperation Council and other Arab countries, in 2005 (latest data available to the above-mentioned countries), found that the rate of divorce of the Qatari nationals were higher than in other Arab countries, including those countries of the Gulf Cooperation Council (except for Kuwait). The Qatari rate of divorce was almost twice that of Saudi Arabia, and more than three times higher than Egypt and Syria, and the percentage of divorces to marriages fluctuated according to the same trend.

With regard to factors leading to divorce, in the Qatari society, the study pointed out that although divorce occurs in all societies, its causes and determinants and rates differs from one community to another and from one period of time to another. Divorce rates in traditional societies tend to be lower than in modern societies, most marriages, in the very near past, ended by the death of a spouse. The decline in societal values about the importance of family cohesion, the changing pattern of extended families to nuclear, and the

traditional means of social control, such as the role of parents and the elderly to resolve marital disputes and other means, made divorce seem normal among many families in modern societies.

The study showed that divorce in the Qatari society happens often during the first years of married life and that the educational level of divorced women is higher than that of men. It is particularly significant that the proportion of divorce cases requested by women is significantly higher than that of men (up to 23% in some years). In addition, despite what is commonly believed, the study showed that polygamy was not a significant factor in divorce.

The study formulated a number of conclusions, among which the most important are:

1) The study confirmed the recommendations of the Population Policy for the State of Qatar, pinpointing the need to maintain, and even increase, the current rates of natural growth for the National population, encouraging marriage and supporting it by appropriate measures. Among the later, is to provide a financial support for young adults to help increase the number of marriages.
2) The growing trend for the marriage of divorcees and widowers confirms the possibility of achieving the goals formulated within the Population Policy regarding the consideration of various measures to encourage marriages of divorcees and widowers.
3) The study showed the urgent need to develop awareness-raising campaigns about the dangers that can result from consanguineous marriages, particularly first-degree relatives.
4) The study urgently stressed the need for adequate housing for newly formed families as one of the most important factors to promote marriages.
5) The study reflected the urgent need to conduct in-depth field studies to find out the determinants of divorce in the Qatari society, especially the impact of age and education differentials among spouses, as well as the

reasons for the significant rise in cases of divorce before the nuptials.

6) In general, the study's advice was to make divorce proceedings more difficult, expand campaigns that would raise awareness about divorce considered as "the God Worst Blessing", encouraging that it not be resorted to until after exhausting all possible means of reuniting, in order to maintain the cohesion of the family.

2. Essay on the Integration of the Policies on Expatriate Labourers in the Development Strategy in the State of Qatar:

The Permanent Population Committee of the State of Qatar prepared a document on the integration of foreign workers policies within the development strategy, and presented it during the Third International Forum on Migration and Development, held in Greece (2 - 5 November, 2009). The document aimed at emphasizing the positive role of migrant workers in the development of the Qatari society and of their country of origin, supporting, accordingly, partnership and cooperation in development. The document identified actions engaged by the State of Qatar to sustain the development role through a review of the legislation affecting the existence of expatriate workers in Qatar, and through policies aimed at protecting the relevant rights and participation of such labourers, as well as discussing some future challenges to confront the Qatari society, as a result of the rapid growth of the number of in-migrating labourers in the future.

The paper concluded that the State of Qatar achieved in the recent decades a number of accomplishments in the positive management of the flow and presence of foreign labour. The most important among these accomplishments were the establishment of a comprehensive legal and institutional framework to govern the phases of admitting foreigners, and the integration of policies on expatriate labour in the development strategy. The State, in fact, realised a number of development successes on both fronts, that of the Qatari community, and that of the expatriates and their communities of origin.

The process of integration of policies concerning expatriate labour within the strategies of development in the State of Qatar is a continuous and constantly

updated process, during which the relevant government agencies confer with the interested parties involved in the development process, such as public administration, public sector, employers in the private sector, and personnel working in the various occupations, whether they were Qatari or Expatriated coming from any country of the world.

Although there have been many achievements, the future is not clear with regard to challenges that must be carefully addressed to confirm these achievements and reduce related constraints. Among the challenges these are the most important:

1) Securing strict application and effective implementation of the various laws and treaties enacted and legalized by the State of Qatar, as well as those acknowledged internationally.

2) Finding operational methods to asist various government institutions overseeing management issues of expats in Qatar and expanding this partnership, to non-governmental bodies and civil communities. Expatriate issues often combine administrative, social and concens at the same time. Thus, the various components of the society, especially those of civil society, are needed to participate in the study to generate common solutions to those societal issues.

3) Reconciling a substantial presence of expatriate workers and the building of a cohesive society where everyone contributes to its expansion and prosperity will continue to be a challenge.

4) Adopting a new recruitment process policy to encourage circular migration that offers opportunities for individuals from the same country or the same city to replace their fellow nationals in the same job after a certain number of years. This would assist to universalise the working benefits for the greater number of individuals migrating from the same home country.

3. Population Database:

The Permanent Population Committee in cooperation with General Secretariat for Development Planning and the Qatar Statistics Authority participated in the development of "Qatar Information Exchange" project. The Committee prepared a list of indicators on population, covering almost all the vital areas of societal development. What distinguishes this database, is the fact that it collects not only data for a given year, but covers a phenomenon chronologically, through the construction of time series for each indicator to deduce the levels of growth and the transformation over time. This Providess a reliable reference for researchers on population projections, and a valuable tool for future planning for decision makers.

This database will help researchers to obtain accurate and focused data, which, in turn will help in unifying the basic concepts of the data collection in the area of population studies. Also, it will be a reliable analytical tool for various information and data collecting government agencies and non-governmental institutions.

Section IV:
Organization of Workshops and Training Courses

1. Arab Conference on Population and Development: Facts and Perspectives:

The "Arab Conference on Population and Development: Facts and Perspectives" was held 18 - 20 May, 2009. It commemorated the 15th anniversary of the first "International Conference on Population and Development" (ICPD @ 15), an important phase in population development in the Arab region. The Conference was organized in cooperation with the League of the Arab States and the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

The Conference was attended by Heads of National Population Councils and Committees in the Arab States, as well as by representatives of Regional and International Organizations, selected Arab and international experts involved in population and development issues in the region. These experts reviewed the region's population and development issues through technical analysis and relevant presentations and discussions. It also highlights the substantive achievements, challenges and lessons learned during the 15 years that preceded the Cairo Conference.

The conference aimed at:

- Exploring and identifying trends and variations of population growth in the various Arab countries as well as related demographic elements, highlighting the socio-economic development in the light of the countries priorities and development needs.
- Reviewing and assessing the progress in achieving the goals of the Cairo Conference on Population and Development within the framework of the Millennium Development Goals to determine relevant factors, and constraints, and provide the next phase insights while focussing on priority issues, to include: combating of poverty, studying of youth issues in the light of related opportunities and challenges, and reviewing disease and maternal mortality levels.
- Monitoring and diagnosing the stages of demographic transition in the

Arab countries and evaluating them from the perspective of approaching or moving away from the demographic window of opportunity according to indicators and specific national and regional priorities. In addition it reviewed the causes, constraints and lessons learned from successful experiences and visions for the investment the demographic opportunity, focussing on applied policies and their evaluation identifing the gaps, strengths and weaknesses for both national and regional guidance.

Picture 4.1 Photo of a session at the Arab Conference on Population and Development



The Conference recommended the following:

1) Reproductive Health and Reproductive Rights

A). Urging Arab States to adopt comprehensive concepts of reproductive health associated to life cycle; to prevent early

marriage of females, early pregnancy and early childbearing; to provide reliable information and good quality services to enable couples to make appropriate reproduction decisions based on scientific knowledge, and exercise their rights to obtain good quality services without financial, cultural, institutional or other related constraints.

B). Calling upon Arab governments to pay specific and intensive care on the reproductive health of adolescents and those with vulnerable health risks, particularly HIV (AIDS) and sexually transmitted diseases, by providing them needed knowledge and services, and appropriate strengthening and activation of the NGOs and civil society roles.

C). Adopting preventive and other measures to improve the health of children and reduce the risks of maternal morbidity and mortality through the development of health information systems and health care services, including family planning services and relevant supporting infrastructure, and modifying reproductive behaviours to reduce related morbidity and mortality risks.

D). Supporting scientific research and studies in the various areas of the reproductive health and reproductive rights, including child mortality and maternal mortality.

E). Intensifying media and guidance programs and raising awareness related to population issues, in order to improve reproductive health and change reproductive behaviour.

2) Gender and the Empowerment of Women

A). Calling upon Arab governments to integrate the dimensions of social and gender mechanisms, the empowerment of women, and the abolishment of all forms of discrimination against women in sector specific strategies and macro development plans. As well as, to achieve the universal access to education, health services, employment opportunities, management of resources,

and independency of financial decision. Urging the governments to activate resolutions and legislations concerning the increase of the number of women participating in political and legislative decisions.

B). Empowering women to benefit from equal opportunities in occupational, administrative, executive and political mobility sectors, particularly at higher levels, and to confront all legal and cultural obstacles preventing this mobility.

C). Taking appropriate and effective measures to deploy and activate the national standards, and international organization's recommendations addressing violence against women.

D). Developing mechanisms and measures to build the capacity of workers in the fields of women rights protection and empowerment institutionalisation to improve the quality of performance and achieve the best results.

E). Emphasizing the right of women with disabilities in employment, rehabilitation and provision of services.

3) Youth Empowerment and Expansion of Their Contribution to Related Choices

A). Encouraging the development of strategies, plans and programs, and increasing the investment in youth projects in the areas of education, training and capacity-building, health risks protection, with special attention to marginalized groups, who are vulnerable to AIDS and drugs. Encouraging community participation, equal distribution of employment opportunities, political participation, establishment of systems for tracking progress and evaluation, and development of strategies.

B). Calling the Arab governments to support and develop their national capacities to expand cognitively and technically their youth human capital, and widen their economic and political contributory options. Promoting the integration of these

population issues into policies and macro and sector specific development plans and ensuring mutual complementarities.

C). Conducting regional surveys and research on the various issues of young people as well as qualitative research on the values of young people to monitor changes in the Arab States.

D). Integrating policies and issues of young people in the policies and national development strategies, and including institutional government and private capacity building, to be more responsive to the requirements of youth participation to related decisions and activities.

4) Internal and International Migration and Development

A). Supporting and developing systems and mechanisms to provide quantitative and qualitative information on the various dimensions of international migration to contribute to addressing the information gap. Preparation of regional and national policies, indicators for monitoring and evaluating these policies, and monitoring of the phenomenon of migration occurrences.

B). Activating the roles of institutions of research in Arab countries to conduct research and studies on international migration, particularly those designed to maximize the benefits of migration and reduce its disadvantages, and to promote integration among Arab labour markets.

C). Strengthening multi-sector national policies, and partnership with all concerned government institutions and immigrant communities, providing a technical support to government institutions concerned with the formulation of national policies, coordinating implementation and follow-up, and activating national and Arab policies aimed at maximizing the benefits from return migration by focusing the investment of migrant remittances, migrant skills and the skills designed to expand competitiveness of Arabs in international labour arena.

D). Intensifying dialogue and partnership opportunities between sending and receiving countries to facilitate the move of employees, according to the needs of both parties, to reduce irregular migration, and to combat trafficking networks of migrants, to maximize the mutual benefit of mobility and labour mobility in the light of existing and forecasted changes in economic and demographic factors.

E). Developing appropriate policies and strategies to strengthen the relationship between Arab in-migrants and their countries of origin, to benefit all parties and further contribute to a transfer of technology and a promotion of investment among Arab countries.

F). Inviting the League of the Arab States to coordinate efforts and form a team of experts, decision-makers from international and regional organizations to prepare a plan of action that will be adopted by the League to elaborate employment development policies for migration on national and regional levels.

G). Addressing imbalances of the demographic structure in the GCC countries through the expansion of human development (education and training, and rehabilitation), an increase of the participation rate of women in the labour force, lifting of restrictions on labour mobility between the countries of the Gulf Council, and control over of recruitment and employment of foreigners, with a priority to be given to Arabs.

H). Elaborating policies and strategies to reduce internal migration from rural to urban areas, especially among young people.

I). Urging Arab countries and regional and international organizations to address problems arising from forced migration, and providing services and protection for displaced persons.

5) The Elderly

A). Conducting studies and research on the elderly, their living

environment, social health and psychological condition, focussing on their role and participation to maximize the benefits gained by their experience.

B). Developing policies, strategies and programs to provide the elderly with related support and care.

6) Mechanisms: Partnership, Institutional Development and Capacity-Building

A). Calling upon countries to support financially and technically the institutional, human and legislative capacities of the National Population Councils and Committees in the Arab States to enable them to fulfil their mandate efficiently, and encouraging the countries with no specialised population institutions to establish appropriate institutes urgently.

B). Inviting the League of Arab States, the United Nations Fund for Population Activities and the other relevant organizations to initiate the preparation of plans and programs to develop the capacities of Boards, Commissions, Institutions, and other related establishments and to provide the necessary support for countries planning to establish appropriate institutions or bodies.

C). Inviting the League of Arab States, the United Nations Fund for Population Activities and the Economic and Social Commission for Western Asia to organize a regional meeting after a period of two years to evaluate the progress of the strategies and methodologies of the objectives of the International Conference on Population and Development and the Millennium Development Goals by the year 2014. In addition, it is suggested to form a committee of the three mentioned actors with the Permanent Population Committee of Qatar to follow-up the recommendations of the Doha Declaration.

D). Inviting the League of Arab States to call on international

and regional organizations working in the fields of population and development, to make further efforts to coordinate, at the regional level, to convene periodical meetings to review the specific priorities of the population technical issues, planning and preparation of joint regional initiatives, mobilization of resources, and maximization of employment.

E). Developing partnership with parties involved in population issues at the Arab and local levels and providing necessary financial resources.

F). Activating cooperation with the Arab countries and promoting mutual transfer of knowledge.

G). Inviting countries and organizations to raise necessary funds to help Arab countries achieve the objectives of the population plan of action.

H). Urging countries to raise required funds to achieve the objectives of the population plan of action to avoid negative repercussions of the global financial crisis, particularly on most marginalized groups of population.

7) Data and Information; Research and Development

A). Encouraging the League of Arab States, the United Nations Fund for Population Activities and the Economic and Social Commission for Western Asia to update databases and regional information on the various dimensions and issues of population and development as well as on family health in the region, make them available to researchers and decision makers.

B). Urging countries to provide further data on population and related issues through the implementation of field studies, data collection, in-depth quantitative and qualitative analysis, and comparative research-between countries, to promote knowledge

and good practices existing in the region and to develop, update, monitor, and evaluate relevant policies and programs.

C). Calling for the United Nations Fund for Population Activities and international and regional organizations to expand the regional and national capacity-building support in the areas of research and data collection. This can be achieved through conducting censuses and follow-up surveys focusing on issues related to youth, women, children, disability, etc.. Also, there is a need to and enhance capacity-building in the areas of in-depth analysis, use of software, quantitative methods and development of evidence - based policies.

D). Providing information and data on the characteristics of young people through research and specialized scientific studies to enable further projections.

E). Coordinating elaboration of youth surveys questionnaires among Arab countries, preparing relevant indicators for comparative purposes, and benefiting from the expertise and knowledge available in the region.

F). Inviting the Arab States, the League of Arab States and the United Nations Fund for Population Activities to strengthen their partnership with the civil society organizations and the national and Arab private sector in order to provide the necessary support and to advance their roles in achieving population objectives and the Millennium Development Goals.

8) The Media

Propose focussed population media strategies, disseminate accurate knowledge, and strengthen attitudes and values conducive to the achievement of the population objectives.

2. The Conference on the Population Policy in the State of Qatar: Towards Enforcement of Effective Implementing Mechanisms (20 - 21 October, 2009):

Under the patronage of His Excellency Sheikh Hamad bin Jassim bin Jabor Al Thani, Prime Minister and Minister of Foreign Affairs, the Permanent Population Committee conducted a conference "Towards the Enforcement of Effective Implementing Mechanisms" 20 - 21 October, 2009. During this conference the Population Policy of the State of Qatar was launched. The Conference was attended by officials from the various institutions involved in the implementation of the Population Policy, the United Nations Fund for Population Activities Regional Director for the Arab Countries, a number of officials responsible for the implementation of the Population Policy in some Arab countries, and other representatives from the public, civil society and regional and international private sector interests.

Picture 4.1 Photo of a session at the Conference on the Population Policy in the State of Qatar



The conference aimed at:

1) Examining the phases of the Population Policy preparation process and the programs, plans and mechanisms established by the Permanent Population Committee for its implementation.

2) Learning lessons from previous experiences in some Arab and friendly countries on methods of implementing population policies, considering positive aspects, and examining common mistakes that may impede successful implementation of the Population Policy in the State of Qatar.

3) Finding the best and most effective way to convert the document of the Population Policy into practical action plan to be sponsored and supported by the concerned authorities entrusted with implementation in the State.

4) Defining responsibilities of each stakeholder involved in implementation of the Population Policy of the State of Qatar, and finding appropriate mechanisms for monitoring the implementation of this policy.

During the Conference, comments and interventions shed lights on the following points as conditions for success for the implementation of the Population Policy:

- Existence of a clear political will and commitment.
- Existence of an appropriate legislative and legal system.
- Availability of specialized and active institutions.
- Strong national support.
- Genuine partnership among all stakeholders.
- Dynamic regional cooperation in the areas of population policies, migration and employment among labour exporting countries and receiving countries.
- Inter and intra sector coordination on population policies aiming to promote an informative debate to raise awareness among community members and influence leaders' opinions.

- Support and advice of international organizations to countries that are in the process of implementing their population policies.
- Feasible and manageable timetable for implementation of each goal, indicators and criteria to measure and monitor the progress.

Section V:
Regional, Arab and International Cooperation

1. Regional cooperation:

The Permanent Population Committee contributed effectively to the activities supporting the Gulf Cooperation Countries (GCC) joint action through its participation in the GCC Commission on Population Policy under the supervision of the General Secretariat for the Council Cooperation. In 2008, the Committee participated in two meetings of the Commission on Population Policy. In addition, it finalised, during the same year, the discussions related to the GCC population strategies, and the proposal of appropriate procedures to implement some of the objectives.

Entrusted by the Commission on Population Policy for the Arab Gulf Cooperation Council, during its fifth meeting on 3-4 May 2009, the Technical Bureau of the Permanent Population Committee of the State of Qatar prepared the goals, trends, and mechanisms to implement the GCC population strategy. It should be noted, that the Commission on Population Policy for the Arab Gulf Cooperation Council is seeking to develop unified population policies for the GCC countries, coordinating efforts in population area, and opening new opportunities to exchange experiences among the member countries.

2. Arab cooperation:

The Permanent Population Committee contributed to annual meetings of the National Population Heads of Boards and Committees in the Arab States, organized by the social sector of the Arab League. These meetings aim to promote Arab cooperation in the area of population. In 2009, the Permanent Population Committee participated, in the First Experts Meeting in the Arab Countries held 20 - 22 December, 2009. The meeting aimed to implement recommendations of the Arab Conference on Population and Development which was organized by the Permanent Population Committee in May 2009.

Picture 5.1 Photo of the First Experts Meeting in the Arab Countries



The Committee participated in a meeting at the Arab League Department of Population and Immigration Policies to coordinate efforts related to Arab participation at the Third International Migration and Development Global Forum held 2 -5 November, 2009 in Athens, Greece. The representative of the Committee made a presentation on expats' labour conditions in the State of Qatar and participated in drafting the Arab Group Vision addressing issues raised during the forum.

Also, The Committee participated at the "Second Meeting of Senior Officials and Experts on Migration and Migratory Movements" organized by the Secretariat of the League of Arab States in Cairo from 12 to 14 November, 2009.

3. International Cooperation:

The Permanent Population Committee participated at the Forty-Second Session of the Commission on Population and Development of the United Nations Economic and Social Council (30 March - 3 April, 2009) in New York. The theme of the session was "The Contribution of the Plan of Action of the International Conference on Population and Development to the Development Goals recognized internationally, including the Millennium Development

Goals". The State of Qatar, represented by a member of the Permanent Population Committee, confirmed its commitment to consider the human being as an essential element in building a sophisticated and coherent society. In the speech given at the session, the PPC representative emphasized that the demographic situation of the State directly affects the community and its civilization, and the population factor should be positioned at the forefront of policies and strategies adopted by the Country's institutions.

The Committee participated in a delegation that included officials from the Ministry of Labor and the Ministry of Interior in the Third Global Forum on Migration and Development held in Athens from 2 to 5 November, 2009. At the Forum, the Permanent Population Committee, in collaboration with the Ministry of Labour presented a paper on the policy of the State of Qatar regarding the integration of migrant worker's issues within the policies and development strategies. It also participated in Arab meetings held on the sidelines of the conference aimed to establish an Arab Joint Coordination Committee to follow-up on issues raised at the Conference.

In addition, on October 21st, 2009, the Permanent Population Committee signed a Memorandum of Understandings (MoU) with the United Nations Fund for Population Activities (UNFPA). According to which, the UNFPA will support the implementation of a mutually agreed plan of action, related to population and development activities. This MoU, which is an extension of a cooperation agreement signed in 2005, was made to enable the synchronization of the new action plan in particular launching ~~of~~ the implementation of the activities developed within the Population Policy. The Action Plan is aimed to establish a cooperation between the two parties, to follow-up on the progress the Population Policy implementation at macro and sector specific levels. It also promotes partnership with the civil society organizations and facilitates NGOs activities in the areas of the population policy. The agreement aimed also, at strengthening the efforts required to create an updated, reliable and internationally comparable database. It promotes capacity building of the national institutions

and national staff in the State of Qatar through a transfer of knowledge and technology. As well as, it supports distant education through seminars, lectures, workshops, and scholarships, and study tours organized for Qatari researchers at the offices of the United Nations Fund for Population Activities.

Section VI:
Awareness and the Media

1. Updating the Committee Web site:

The Permanent Population Committee launched its Web site (www.ppc.gov.qa) on October 14, 2009. The Committee site aims at disseminating information, studies and research on population issues and evaluating their implications on the socio-economic issues of the State.

The new site includes the main themes of the Permanent Population Committee such as: The introduction of the Committee, its mission, vision, objectives and achievements, the introduction of the Technical Bureau, population policies profile, and the related agency focal points. The site includes the publications of the Permanent Population Committee, including the Population Policy in the State of Qatar, the Population Studies series, the Population Bulletin, and a variety of information relating to activities and proceedings of the Permanent Population Committee and its Technical Bureau.

Picture 6.1 Web Site Home Page of the Permanent Population Committee



2. Population Bulletin:

In 2009, the Permanent Population Committee published four issues of the Quarterly Bulletin "Population", all of them were introduced by His Excellency Sheikh Hamad bin Jabor bin Jassim Al-Thani, the Chairman of the Permanent Population Committee. The issues discussed various topics on population and news of the Committee. The publication of "Population" was part of the Media Plan initiated by the Committee. It aimed to disseminate information about the culture of the population, describe relevant issues at the State level, present the Population Policy and improve public awareness regarding the importance of this policy and its role in achieving sustainable development in the State of Qatar.

Picture 6.2 Cover of Issue (6) of the Population Bulletin



3. Flyer introducing the Permanent Population Committee

The Permanent Population Committee published a flyer to introduce the Committee, its vision, mission, functions, its Technical Bureau, and key components of the Population Policy in three languages, Arabic, English and French. The publication of this flyer aimed to provide Qatari and other residents with background information of the Committee and its functions as part of the public awareness raising campaign.

Picture 6.3 Flyer cover page introducing the Permanent Population Committee

